



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي - الدورة الخامسة والسبعون

روما، 22-23 أبريل/نيسان 2002

تقرير مرحلي عن

برنامج التعاون الموسع بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية

أولا - الخلفية

1 - وافق المجلس التنفيذي في دورته الحادية والثلاثين في سبتمبر/أيلول 1987 على إنشاء برنامج موسع للتعاون بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية من أجل توفير التمويل المباشر للمنظمات غير الحكومية على شكل منح فيما تظطلع به من أنشطة رائدة وتجريبية. ويتمثل الهدف العام لهذا البرنامج في بناء المعارف والخبرات اللازمة لتصميم وتنفيذ المشروعات القائمة على المشاركة والتي تستجيب لاحتياجات ومتطلبات السكان الريفيين الفقراء. وعُرضت على المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والثلاثين في ديسمبر/كانون الأول 1988 "الإجراءات العملية لتنفيذ برنامج التعاون الموسع بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمات غير الحكومية"، ووافق عليها المجلس. وعلاوة على ذلك فإن من المنتظر أن توفر مشروعات برنامج التعاون الموسع هذا في جميع المجالات الملائمة نماذج أولية وأدوات فعالة للتدخل سواء فيما يتعلق بالمشروعات الجارية أو المقبلة والتمهيد لاستثمارات الصندوق في المستقبل.

2 - وفي أعقاب عملية المراجعة والتقييم لبرنامج التعاون الموسع أثناء الفترة 1999-2000، أنشئت جماعة عمل مشتركة بين الدوائر لمراجعة الإجراءات التشغيلية. وكان على هذه الجماعة أن تأخذ بعين الاعتبار ما أسفرت عنه عملية الاستعراض سابقة الذكر من نتائج وتوصيات، وتطويع برنامج التعاون الموسع بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية المتجددة للصندوق، وتبسيط العمليات الداخلية لتجهيز المنح وصرفها، والإشراف على المشروعات،



وتقاسم المعلومات وإدارتها. وتم توسيع نطاق الأنشطة ذات الأولوية الصالحة للتمويل في إطار برنامج التعاون الموسع. وأعدت خطوط توجيهية واضحة بشأن إعداد وتقديم المقترحات، ووضعت معايير دقيقة لاستيفاء المنظمات غير الحكومية لشروط الحصول على المنح. وأخيرا رفع الحد الأقصى للمنح الفردية في إطار البرنامج من 75 000 إلى 100 000 دولار أمريكي. وقد وافق المجلس التنفيذي على هذه التعديلات في دورته الثانية والسبعين في أبريل/نيسان 2001 الوثيقة (EB2001/72/R.30). وأصدر رئيس الصندوق في وقت لاحق النشرة رقم OP/01/05 المؤرخة في 8 يونيو/حزيران 2001، والتي أقرت الإجراءات العملية المعدلة لبرنامج التعاون الموسع بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمات غير الحكومية.

3 - ويتمثل الهدف العام للبرنامج، كما حُدد في الإجراءات العملية المعدلة، في دعم تعاون الصندوق على نحو مباشر مع المنظمات غير الحكومية¹ في تعزيز التنمية الريفية القائمة على المشاركة والمستندة إلى المجتمعات المحلية وفي تخفيف وطأة الفقر، وتشجيع الحكومات المتلقية على الانفتاح بالخبرات والدرابات المتراكمة من خلال أنشطة المنظمات غير الحكومية، وعلى الحوار والتعاون مع هذه المنظمات.

4 - وتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج في:

- تقديم تمويل مباشر من المنح لدعم الأنشطة التجريبية المبتكرة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية والتي يمكن أن تعطى أدوات وأنماطاً للتدخل في عمليات القروض التي يقدمها الصندوق الآن وفي المستقبل؛
- إتاحة الفرصة للصندوق لكي يستفيد من التجارب والمعارف القيمة للمنظمات غير الحكومية، ويحسن نهجه في تحديد مشروعاته وتصميمها وتنفيذها وتقييمها، ليساهم بذلك في زيادة الاستجابة والاستدامة لعملياته الإنمائية؛
- المساهمة في تكوين رصيد من التجارب والمعارف ذات الصلة في مسائل التشغيل والمسائل الاستراتيجية، والنهوض بالتالي بدور الصندوق كمؤسسة للمعرفة في مجال الفقر الريفي والحد منه؛
- إقامة شراكة قوية والإبقاء على المشاورات والحوارات المنتظمة مع مجموعة من المنظمات الإنمائية غير الحكومية التي تستطيع المساعدة في وضع استراتيجيات للصندوق واختيار طرق التدخل في المشروعات.

1 بالنسبة للصندوق، فإن مصطلح "المنظمات غير الحكومية" يشير عادة إلى أي منظمة طوعية لا تهدف إلى الربح، سواء كانت قطرية أو دولية، تكون مستقلة عن الحكومة، وتمارس أنشطة تحد من الجوع والفقر وشقاء البشر، وتنبئ مصالح الفقراء، وتحمي البيئة، وتقدم خدمات اجتماعية واقتصادية أساسية، أو تسعى إلى تنمية المجتمعات المحلية. وتعمل أي منظمة غير حكومية طبقاً للقانون الخاص لا العام، ويتم تنظيمها وتسجيلها رسمياً لدى السلطات الحكومية المختصة كمنظمة غير حكومية لا تهدف إلى الربح. وبميل الصندوق إلى التعامل مع فئتين رئيسيتين من المنظمات غير الحكومية، هما: (أ) المنظمات غير حكومية عملية، والتي هدفها الأساسي هو تصميم وتنفيذ مشروعات وبرامج للتنمية والحد من الفقر، (ب) المنظمات غير الحكومية الداعية لمناصرة قضايا الفقراء، والتي هدفها الأساسي هو مناصرة قضية تخفيف وطأة الفقر الريفي والدعوة لها، والسعي إلى التأثير على سياسات وإجراءات الحكومات ومؤسسات التنمية. وأغلب المنظمات غير الحكومية العاملة في إطار برنامج التعاون الموسع، هي منظمات عملية، وإن كان عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية في مختلف أنحاء العالم قد أصبح يمارس أنشطة عملية، ونظرية في آن واحد.



- 5 - وتركز أنشطة المنظمات غير الحكومية التي يدعمها برنامج التعاون الموسع على ثلاثة مجالات رئيسية:
- تحديد التكنولوجيات المناسبة/المبتكرة، واختبارها ونشرها، من أجل تطبيقها على الظروف الزراعية - الأيكولوجية والاجتماعية - الاقتصادية للمستفيدين من الصندوق؛
 - تحديد النهج/الآليات المناسبة/المبتكرة، واختبارها في مختلف القطاعات الرئيسية والفرعية التي تهتم الصندوق، بهدف التأكد من سلامتها وقبولها واستدامتها؛
 - تنفيذ أنشطة جمع المعلومات ونشرها، وبرامج التدريب على الإدارة المحسنة للموارد، ضمن جملة أمور، عن خلق نظم فعالة للإدارة، تقوم على أساس منظمات قاعدية سليمة، مثل مجموعات المزارعين، ورابطات المنتفعين بالمياه، وغير ذلك من أشكال الشبكات القاعدية.
- 6 - قد تشمل الأنشطة السابقة للمناصرة، وعمليات لتحديد الشركاء المحتملين من المنظمات غير الحكومية وبناء قدراتها، بما في ذلك أنشطة دعم إقامة شبكات لهذه المنظمات.
- 7 - وبالإضافة إلى ذلك، وتمشيا مع أهداف البرنامج ومساندة لها، سيدعم البرنامج إجراء مشاورات بصورة دورية ومنظمة بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية بشأن قضايا السياسات وقضايا التشغيل المتعلقة بالتنمية وبالحد من الفقر الريفي، إلى جانب عقد اجتماعات تحضيرية للجنة توجيه المشاورات بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية.
- 8 - ومن المسلم به أن أنشطة برنامج التعاون الموسع تعتبر ملائمة ووثيقة الصلة بالأولويات المؤسسية والإقليمية للصندوق وأهدافه واستراتيجياته، إلا أن من الأهمية بمكان أيضا التأكيد على أن هذا البرنامج ليس سوى آلية واحدة من آليات التعاون مع المنظمات غير الحكومية. ومعظم شركاء الصندوق من المنظمات غير الحكومية يشاركون في مشروعات تدعمها القروض التي يقدمها الصندوق إلى الحكومات. والواقع أن من بين 800 منظمة غير حكومية تتعاون مع الصندوق في الميدان، حصلت 194 منظمة منها فقط على قروض في إطار برنامج التعاون الموسع.
- 9 - وينبغي النظر إلى التعاون بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية في السياق الأوسع لشراكات الصندوق مع المجتمع المدني، والتي اتسعت حدودها ومتطلباتها إلى حد بعيد في السنوات الأخيرة، ومن المحتم أنها ستزداد اتساعا، وخاصة في سياق أهداف الإطار الاستراتيجي الجديد للصندوق والاستراتيجيات الإقليمية لمكافحة الفقر.

ثانيا - لمحة عامة عن برنامج التعاون الموسع في عام 2001

- 10 - في عام 2001، تمت الموافقة على 20 منحة لبرنامج التعاون الموسع بلغت قيمتها الإجمالية 1 562 000 دولار أمريكي. وقدمت المنظمات غير الحكومية نفسها مساهمات نقدية بلغت قيمتها 639 980 دولارا أمريكيا. وقدمت مساهمات إضافية بقيمة 917 800 دولار أمريكي من أطراف مانحة ثنائية ومؤسسات أخرى تضطلع بتصميم المشروعات وتنفيذها مثل منظمة العمل الدولية والاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للتعاون التقني. وأخيرا، قدم المستفيدون أنفسهم مساهمات نقدية قدرها 59 000 دولار أمريكي. وهكذا، بلغت الميزانية الإجمالية للبرنامج لعام 2001 ما قيمته 3 178 780 دولارا أمريكيا.



11 - وبوجه عام، ركزت أنشطة التعاون الموسع في عام 2001 على بناء قدرات المستفيدين ومنظماتهم، إلى جانب التنمية المؤسسية لتمكين فقراء الريف من تحسين سبل معيشتهم - وهذا التركيز يتمشى تماما مع رسالة الصندوق. والأنشطة النوعية التي يساندها البرنامج تتمشى أيضا مع الأهداف الاستراتيجية للصندوق. وركزت أنشطة بناء القدرات والتنمية المؤسسية بشكل خاص على الانتفاع بالمرافق والأصول وزيادة الإنتاج الزراعي وتوحيه استنادا إلى إدارة الموارد المستدامة، والتنظيم الفعال للخدمات المالية، وتنمية المشروعات الريفية، وتطوير الروابط مع الأسواق. وركزت عدة مشروعات للبرنامج بوجه أخص على تمكين السكان الأصليين والنساء من الواجهة الاقتصادية والاجتماعية. وقدمت منتجان لأغراض إعادة التأهيل والتعمير في أعقاب الكوارث. وترتبط معظم المشروعات ارتباطا مباشرا باستثمارات الصندوق الجارية أو المقبلة.

ثالثا - أنشطة برنامج التعاون الموسع في عام 2001

12 - في مالي، ستقوم رابطة التنمية في مالي بدعم قدرات مجموعات ومنظمات المزارعين عن طريق تشجيع انضمامها إلى حركة المزارعين في كايس، وتزويدها بالتدريب لتحديد وتذليل العقبات أمام الإنتاج والتسويق.

13 - ويهدف مشروع البرنامج في زيمبابوي إلى تقديم الدعم المؤسسي وبناء القدرات المحلية. وستدمج المنحة المقدمة هنا إقامة شراكة ابتكارية بين منظمة غير حكومية في بلد متقدم، وهي الرابطة التعاونية للولايات المتحدة، ومنظمة غير حكومية وطنية هي الحلف الجنوبي لاستغلال الموارد المحلية. ومن خلال هذه الشراكة، ستتمكن هذه المنظمة الوطنية غير الحكومية من الانتفاع بخبرة الرابطة التعاونية للولايات المتحدة في تنظيم مجموعات المزارعين وربطها بالأسواق، مما سيمكنها من تقديم خدمات مماثلة إلى صغار المزارعين في شرق زيمبابوي.

14 - وفي نيجيريا، ستقوم المنظمة النيجيرية للتنمية الريفية المتكاملة والسريعة، بتنظيم وتدريب مجموعات المجتمعات المحلية وموظفي الحكم المحلي في مجال التنمية القائمة على المشاركة والاستجابة للطلبات. وعلاوة على ذلك فإنها ستضلع بهذه الأنشطة بمشاركة فعالة من جانب الموظفين المختصين العاملين بالوكالات الاتحادية والكيانات المحلية التي تشارك في تنفيذ برنامج التنمية الزراعية والريفية القائمة على المجتمعات المحلية، وهو برنامج يموله الصندوق.

15 - وفي أوغندا، ستساعد المنحة التي قدمها البرنامج إلى منظمة "جهود نساء أوغندا لإنقاذ اليتامى"، ليس فقط في توسيع نطاق عمل هذه المنظمة، ولكن ستؤدي أيضا إلى تعزيز استدامة أنشطتها الداعمة للأسر الريفية التي ترعى الأطفال اليتامى. وستنظم أنشطة تدريبية للموظفين العاملين في فروع هذه المنظمة. وستغطي هذه الأنشطة تنمية المشروعات الصغيرة، والتخطيط والإدارة، والرصد والتقييم، والجوانب المالية للمشروعات الصغيرة والإحصاء. وعلاوة على ذلك، سيجري العمل على رفع كفاءة مرافق المعلومات والاتصالات بالمنظمة.

16 - وتعتبر الحيازة الآمنة للأراضي أحد العوامل الرئيسية لاستدامة سبل العيشة بالنسبة إلى كثير من سكان الريف الفقراء. وتزداد أهمية هذا العامل في حالة السكان الأصليين الذين عانوا كثيرا عبر التاريخ من إنكار أو انتهاك حقوقهم التقليدي في أراضيهم. وفي الفلبين، قدمت منحة من البرنامج الموسع لمواجهة هذا الوضع على وجه التحديد. وستقوم



"رابطة الفلبين للتنمية المشتركة بين الثقافات"، بدعم من البرنامج، بمساعدة تسع منظمات للسكان الأصليين في إقليم كاراغا في شمال مينداناو على التفاوض من أجل الاعتراف القانوني بمطالباتهم بأراضي أسلافهم. ومن المتوقع أن يؤدي مشروع البرنامج إلى استحداث نهج نموذجي يمكن أن تتبعه المؤسسات المشاركة الأخرى في إطار مشروع مبادرات المجتمع المحلي وإدارة الموارد في شمال مينداناو، وهو مشروع يدعمه الصندوق.

17 - ويمكن أن تتعرض حيازة الأراضي للمخاطر في بعض الأحيان من جراء التخللات الإنمائية الناجحة. وهذا ما حدث في توغو حيث أدت استعادة خصوبة التربة بفضل المشروع الوطني لدعم الخدمات الزراعية الذي يدعمه الصندوق إلى زعزعة الحيازة الآمنة للأراضي وخاصة بالنسبة إلى النساء. ولمواجهة هذا الوضع، قدمت منحة البرنامج الموسع إلى "رابطة توغو لتعزيز التنمية البشرية" لاستهلال مفاوضات بشأن حيازة الأراضي بين الملاك والمنفقين بالأراضي الزراعية ممن يعانون من عدم الاستقرار بغية إقناع ملاك الأراضي بالتوقيع على اتفاقيات إجبارية لفترات ملائمة من الوجهة العملية.

18 - وينطوي الحصول على رأس المال على أهمية فائقة لكثير من المنتجين الريفيين الفقراء، وقد قدم عدد من منح برنامج التعاون الموسع لاختبار نهج ومنهجيات في التعامل مع هذا المطلب. وعلى سبيل المثال، ستعمل مؤسسة الشرق الأدنى في جيبوتي على تشجيع إنشاء وتشغيل صناديق الائتمان على مستوى المجتمع المحلي بصورة فعالة على أن تتولى إدارتها لجان محلية تنفيذية للائتمان تتألف من أعضاء ينتمون إلى المجتمعات المحلية.

19 - والهدف الرئيسي لمنحة أخرى من منح برنامج التعاون الموسع في مدغشقر هو بناء القدرة التقنية والمؤسسية للرابطة المهنية لمؤسسات التمويل التعاوني، لكي تتمكن من إنشاء رابطة لشبكة لتمويل المشروعات الصغيرة، وتوحيد مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة وتمكينها من خدمة الاحتياجات المالية للسكان الريفيين الفقراء بصورة فعالة وناجعة. والمستفيدون من المشروع هم: (i) مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة وتعاونيات الادخار والائتمان؛ (ii) المؤسسات المالية الخاصة والعامة التي تقدم خدمات مالية؛ (iii) المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع الخدمات المالية الريفية.

20 - وخصصت منحتان من منح برنامج التعاون الموسع لتلبية الاحتياجات الخاصة لمنتجي الماشية وزيادة معارفهم وتعزيز قدراتهم التنظيمية. وسيساعد هذا المشروع في جمهورية تنزانيا المتحدة الرعاة الفقراء في ثلاث مناطق من إقليم أروشا على تنظيم أنفسهم للإحاطة بطريقة نقادي العدوى والعلاج الخاصة بمكافحة مرض القراد وغيره من الأمراض الحيوانية.

21 - وفي بوليفيا، سنتلقى "رابطة منتجي وتجار منتجات اللحوم الجمالية" منحة في إطار برنامج التعاون الموسع لزيادة الدخل وتحسين ظروف عمل منتجي لحوم اللاما وذلك عن طريق تدريبهم على معايير النوعية الوطنية الأساسية التي ينبغي لهم تطبيقها في تناول وتحويل وتسويق اللحوم الطازجة.

22 - واستمررا للاتجاه السائد في عام 2000، قدمت منح قليلة في إطار برنامج التعاون الموسع لمساعدة السكان الريفيين الضعفاء على استئناف حياتهم الإنتاجية العادية في أعقاب الكوارث الطبيعية. وكان هذا على سبيل المثال هدف



المنحة التي قدمت إلى اتحاد رابطة النساء العاملات لحسابهن الخاص في غوجارات، الهند، وذلك بغية مساعدة المجتمعات المحلية المنكوبة في أنشطة التعمير وإعادة التأهيل في أعقاب الزلزال الذي ضرب هذه المنطقة في عام 2001. ويرمي المشروع المقترح إلى بناء قدرات المجتمعات المحلية لاتباع نهج يقوم على المشاركة وعلى المجتمع المحلي إزاء التطوير المتكامل للمسكن والموتل، بما في ذلك تنمية مهاراتهم في أنشطة البناء.

23 - وقدمت منحة أخرى في إطار برنامج التعاون الموسع إلى المجلس الثقافي لشعب المايا في توليدو لمساعدة أفراد هذا الشعب على استئناف أنشطتهم الإنتاجية في أعقاب إعصار أيريس الذي ضرب بليز في أكتوبر/تشرين الأول 2001 وألحق أضراراً فادحة بالمنطقة. وسيساعد المجلس الأسر على تحسين الإنتاج الزراعي في الأراضي المحيطة بمنزل الأسر وسيساعد النساء على الاشتغال بالزراعة محدودة النطاق وتسويق منتجاتهن الزراعية. وسيقوم المجلس بجمع أنواع المحاصيل والنباتات المحلية وتطويرها استناداً إلى المعارف المحلية والممارسات التقليدية.

24 - وبناء المعارف والقدرات التنظيمية من أجل الإنتاج المتنوع كان هدف من المنح مثل المنحة التي قدمت إلى منظمة كير الدولية في لاوس. وستعمل هذه المنظمة غير الحكومية مع الجماعات السكانية التي تعيش في الأراضي المرتفعة في إقليم سايبوري من أجل تنويع إنتاجها وزيادته سواء في المزارع أو خارجها. وتتمثل الأنشطة الرئيسية في زراعة الأرز، وتحسين زراعة المحاصيل في الأراضي المرتفعة، وتربية الحيوان، والإنتاج الحرفي، وإمداد القرى بالمياه.

25 - وبالمثل، تلقت منظمة "رؤية عالمية" في منغوليا منحة من برنامج التعاون الموسع للتعاون مع الأسر الفقيرة في إقليم هينتي ومنطقة نالاخ لتحسين الأمن الغذائي وزياد دخول هذه الأسر. وسيوفر التدريب في مختلف جوانب زراعة الخضروات وجمع المحاصيل والتخزين وتجهيز المواد الخام المحلية مثل الألياف وجلود الحيوان والأخشاب.

26 - وفي بنما، وبمساعدة من برنامج التعاون الموسع، ستقوم منظمة غير حكومية هي مجلس الإدارة الوطنية للتغذية، بتوفير التدريب لصغار المزارعين لمساعدتهم على زيادة إنتاجهم وتنويعه. وسيتحقق ذلك من خلال إعادة تأهيل 17 مركزاً للتدريب وإنشاء خمس مزارع للبيانات العملية.

27 - وبالنظر إلى أن تعزيز التنمية القائمة على المشاركة يعتبر أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج التعاون الموسع، سيقدم عدد من المنح لدعم القدرات المحلية في وضع النهج القائمة على المشاركة وعلى المجتمع المحلي. وبالإضافة إلى الأنشطة التي اضطلع بها في نيجيريا والمذكورة في الفقرة 14، ستعمل مجموعة تبادل البحوث والتكنولوجيا في موريتانيا على دعم قدرات المنظمات المرتكزة على المجتمعات المحلية (بما فيها رابطات المنتفعين) لكي تتولى تسيير وصيانة أشغال انحسار مياه الفيضانات التي أنشئت في إطار مشروع تحسين الزراعة في الأراضي التي تتحسر عنها الفيضانات في المقامة، وهو مشروع يتلقى الدعم من الصندوق.

28 - وتنمية المشروعات الصغيرة وخاصة للنساء يمكن أن يكون وسيلة فعالة لتحسين دخل ورفاه الأسرة. وفي المنطقة الشمالية في الأردن، ستقوم الرابطة الإيطالية للنساء العاملات في مجال التنمية بإنشاء وحدة لرعاية المشروعات القروية، وهي الأولى من نوعها في البلاد. والهدف منها هو تزويد النساء الريفيات بالتوجيه والإرشاد فيما



يتعلق باختبار المشروعات، والخدمات المالية والتدريبية أثناء بدء أي مشروع من جانب النساء كأفراد أو المجموعات أو التعاونيات النسائية، والمساعدة التقنية والتسويقية، بالإضافة إلى زيارات المتابعة.

29 - وتمية المشروعات الصغيرة للنساء هو الهدف من منحة أخرى في إطار برنامج التعاون الموسع، لدعم رابطة النساء الريفيات والأصليات في بويكا في كولومبيا، وتمكينها من تقديم خدمات غير مالية ذات صلة بالمشروعات الصغيرة إلى النساء، وهي خدمات ترى النساء أنهن في أشد الحاجة إليها. ومن بين هذه الخدمات التدريب على المشروعات وتخطيطها وتسهيل الوصول إلى الأسواق.

30 - وتسهيل حصول منظمي المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الائتمان هو هدف منحة لبرنامج التعاون الموسع قدمت إلى منظمة "الاستشارات والائتمان في الزراعة" من أجل دعم تنفيذ مشروع التمويل الريفي وتنمية المشروعات الصغيرة في جمهورية مولدوفا.

رابعا - أضواء على مشروعات برنامج التعاون الموسع الجاري تنفيذها في 2001

31 - إن التوجه الرئيسي للحافظة الحالية لمنح المنظمات غير الحكومية/الصندوق في آسيا يتمثل في تعزيز النهج القائمة على المشاركة وتعبئة المجتمعات المحلية. ويوجد مشروعان ينطويان على أهمية فائقة يشارك فيهما مركز التنمية الزراعية المتكاملة، ومنظمة أنشطة الدعم للمنتجين الفقراء في نيبال. ويقوم المركز المذكور باختبار وتطوير أفضل الممارسات لتقييم التأثير في حافظة مشروعات الصندوق في الصين. وقد جرى إيضاح بعض المنهجيات الرائدة الجاري تطبيقها أمام موظفي مشروعات الصندوق وموظفي المقر الذين شاركوا في حلقة العمل الإقليمية لاستعراض الحافظة في هيفي في يوليو/تموز 2001، وذلك في قرى مختارة في إطار مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في جنوب غرب أنهوي. ومن بين النتائج التي تمخضت عنها المنحة المقدمة إلى منظمة أنشطة الدعم للمنتجين الفقراء في نيبال إعداد دراسة ختامية عن المشروع عنوانه *إمكانات التلال ونظم تقديم الخدمات الريفية*. وعقدت حلقة عمل في أغسطس/آب في نيبال لتقديم هذه الدراسة، وشارك فيها ممثلون حكوميون على مستوى رفيع وكبار المانحين. وقد أتاحت هذه الحلقة فرصة ممتازة للصندوق للتأثير في سياسات الحكومة وعمليات استراتيجية تخفيف وطأة الفقر.

32 - وفي سياق مشروع إدارة الموارد لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الجافة في زيمبابوي، قدمت منحة في إطار برنامج التعاون الموسع إلى أفريكير هي منظمة غير حكومية، من أجل التشجيع من منطلق تجريبي رائد على إنتاج واستخدام محاصيل مقاومة للجفاف وهي الكسافا والبطاطا والبسلة الهندية. وحقق مشروع بروفود نجاحا باهرا. وأثارت المنظمة المذكورة بتركيزها لا على إنتاج هذه المحاصيل فحسب بل وعلى استخدامها أيضا، اهتماما كبيرا بما تنطوي عليه زراعة هذه المحاصيل من إمكانات، وخاصة بين صفوف المزارعات اللاتي يشكلن أغلبية المشاركين في المشروع. ونتيجة لذلك، أخذ المنتجون لأول مرة في زيمبابوي يزرعون الكسافا باعتبارها محصولا يسهم في الأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، طالب المزارعون الذين يعيشون في المناطق المجاورة بتوسيع نطاق هذا المشروع لكي ينتفعوا بثماره أيضا. وقد استجيب لهذا المطلب حسبما جاء في خطة عمل المشروع وميزانيته لعام 2002.



33 - وعلى الرغم مما أحرز من تقدم ونجاح حتى الآن، فإن تأثير هذا المشروع لن تكفل له الاستدامة عندما ينتهي في الموعد المحدد له وهو منتصف عام 2002، ولكنه قد يحقق هذا الهدف إذا استمر لفترة أطول. ومع ذلك، يبدو في هذه المرحلة أن المشروع يحقق أهداف برنامج التعاون الموسع من حيث أنه يشجع في زيمبابوي على استخدام تكنولوجيا جديدة يمكن تطبيقها في المشروعات الجارية التي يدعمها الصندوق. وعلى سبيل المتابعة، قد يكون من الأهمية بمكان إجراء استعراض لمشروع بروفود في العام القادم، للتركيز على مسائل مثل معدلات إنتاج واستخدام المحاصيل المعنية وتأثيرها على الأمن الغذائي وعلى المساواة بين الجنسين، والاستدامة، الخ، ومدى تطابق المشروع مع أهداف برنامج التعاون الموسع.

34 - ويشكل السكان الأصليون أكبر مجموعة (حوالي 30%) من سكان الريف الفقراء في أمريكا اللاتينية والكاريبية. ويعتقد الصندوق أن تمكين هؤلاء السكان من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية يعتبر شرطا أساسيا لا مئاص منه لتخفيف وطأة الفقر الريفي في هذه المنطقة. وفي هذا الصدد، فإن التنمية السياحية والجمع بين الأنشطة الابتكارية المدرة للدخل والقيم والتقاليد الثقافية يشكلان خيارا واعدا. وقد قدمت في عام 2001 منح قليلة بموجب برنامج التعاون الموسع لاختبار الفوائد المحتملة لهذه التدخلات من أجل الأقليات الاثنية. وعلى سبيل المثال، حصلت منظمة غير حكومية في بيرو تسمى بوكن كنشاي على دعم لتعبئة المجتمعات المحلية في كويلاروميوك، كيبسكو، من أجل ترميم موقع أثري مقدس، واستعادة الزراعة والإنتاج الزراعي في المصاطب المجاورة. وركزت أنشطة المشروع على تدريب أعضاء المجتمع المحلي في مجالات: (i) تنظيف وترميم المواقع الأثرية والمقدسة؛ (ii) إصلاح المصاطب وشبكات الري حول المواقع الأثرية، لأراض الزراعة؛ (iii) إنشاء وإدارة مكتب سياحي لتلبية احتياجات السائحين المحتملين، بما في ذلك الجولات السياحية برفقة المرشدين، وتوفير المسكن، وإعداد الأغذية التقليدية في منطقة الأنديز، والصناعات الحرفية التقليدية عالية الجودة. وتمكن السكان المحليون الآن من تنظيف الموقع المحمية وترميمها. واستعادت نساء القرية عاداتهن القديمة في مجال النسيج. وأصبح الأطفال والشباب أكثر دراية بتاريخهم وتقاليدهم وثقافتهم، كما أعربوا عن اهتمامهم بدراسة اللغة الإنجليزية لكي يعملوا كمرشدين سياحيين. وقد زار الموقع حتى الآن عشرة وفود سياحية، ولا يزال الإقبال يتزايد. ومشروع بوكن كنشاي إذ يجمع بين الموارد المحلية المتوافرة وحماية الموارد الطبيعية والقيم الثقافية، يعد تجربة فائقة الأهمية ويقدم نموذجا للمجموعات الأصلية الأخرى سواء في منطقة الأنديز أو غيرها من الأماكن في هذه المنطقة.

35 - وبالمثل، تلقت منظمة غير حكومية في جزر ويندورد، هي المعهد الكاريبي للموارد الطبيعية، منحة لاختبار نهج جديدة إزاء السياحة القائمة على المشاركة وتراث المجتمع المحلي من أجل التنمية الريفية. وأسفر المشروع عن معلومات لا تقدر بثمن عن وسائل توعية وتعبئة المنظمات غير الحكومية، والمنظمات القائمة على المجتمعات المحلية، وسلطات الحكم المحلي، وصناع القرار، من أجل ترويج أشكال جديدة للسياحة بغية زيادة دخول فقراء الريف، ومساعدة المجتمعات المحلية في اتخاذ مبادرات جماعية في مجال سياحة التراث.

36 - وثمة مسألة مهمة في عدد من بلدان أوروبا الشرقية وهي ضعف قدرة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المحلية على اتخاذ مبادرات إنمائية وتنفيذها. وقد قدمت منحة إلى "شن" وهي منظمة غير حكومية في أرمينيا من أجل مساعدة المنظمات غير الحكومية الصغيرة في إحدى مقاطعات البلاد فيما تبذله من جهود لتعزيز



التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية المهمشة من خلال أنشطة بناء القدرات. وقد أمكن إنجاز ذلك عن طريق:
(i) تقديم برنامج تفصيلي للتدريب وبناء القدرات إلى المنظمات غير الحكومية المشاركة؛ (ii) إنشاء وحدة إنتاجية نموذجية (خط إنتاج رقائق البطاطس) لكي تكون بمثابة "دراسة حالة" للمنظمات المشاركة غير الحكومية.

37 - وفي أعقاب عملية مسح وتقييم واختيار للمنظمات غير الحكومية (على أساس رسالة المنظمة غير الحكومية ومجالات نشاطها ذات الأولوية وخبرتها في التنفيذ واستعدادها للمشاركة)، وقع الاختيار على ثماني منظمات غير حكومية. ونظمت أنشطة تدريبية للموظفين العاملين بهذه المنظمات غير الحكومية في مجالات تنمية المجتمع المحلي، والإدارة المالية والمحاسبية، وتصميم المشروعات وإدارتها. وعقب ذلك، تم شراء خط إنتاج رقائق البطاطس وتعبئتها وجرى إصلاح ورشة. ومن المنتظر أن يبدأ الإنتاج في أبريل/نيسان 2002، وسيقترن ذلك بشراء أول كمية من البطاطس من المزارعين المحليين. وتتولى مؤسسة (تضم المنظمات غير الحكومية الثماني ومنظمة شن)، مسؤولية ملكية وتشغيل خط الإنتاج، وقدمت في الآونة الأخيرة خطة أعمال إلى وزارة الزراعة بالولايات المتحدة للحصول على الدعم. ويبدو من المحتمل أن الاعتمادات المالية ستمنح لمواد التعبئة وتغطية التكاليف الأولية المرتبطة بإنتاج العبوات.



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المستفيد/البلد	المشاركة في التمويل من جانب المنظمات غير الحكومية	حقوق سحب خاصة	دولارات أمريكية	توزيع المنح بحسب الإقليم والبلد ورقم المنحة
أفريقيا الأولى: أفريقيا الغربية والوسطى				
رابطة مالي للتنمية - مالي	6 900 (%6)	79 554	100 000	مشروع مجموعة المزارعين في كايس (كوباك) (مالي) (رقم 201)
مجموعة تبادل البحوث والتكنولوجيا - موريتانيا	15 000 (%16)	59 731	75 000	مشروع تحسين الزراعة في الأراضي التي تتحسر عنها الفيضانات في المقامة (موريتانيا) (رقم 213)
المنظمة النيجيرية للتنمية الريفية السريعة والمكاملة - نيجيريا	17 000 (%25)	39 561	50 000	مشروع توعية وتعبئة إشراك المجتمعات المحلية/القرى لمساندة برنامج التنمية الزراعية والريفية القائمة على المجتمع المحلي الذي يدعمه الصندوق - نيجيريا (رقم 204)
رابطة توغو لتعزيز التنمية البشرية - توغو	11 000 (%12)	59 580	75 000	المشروع الوطني لمساندة الخدمات الزراعية (توغو) (رقم 206)
أفريقيا الثانية: أفريقيا الشرقية والجنوبية				
الرابطة المهنية للمؤسسات المالية التعاونية - مدغشقر	-	59 091	75 000	مشروع دعم الادخار التعاوني الريفي (مدغشقر) (رقم 211)
VETAID - تنزانيا	55 000 (%42)	57 937	75 000	مشروع إنشاء وتقييم نظم تنفيذ التطعيم ضد حمى الساحل الشرقي (تنزانيا) (رقم 203)
منظمة جهود نساء أوغندا لإنقاذ البيئات - أوغندا	-	59 191	75 000	مشروع دعم بناء القدرات لمنظمة الجهود النسائية لإنقاذ البيئات (أوغندا) (رقم 205)
الهيئة التعاونية للولايات المتحدة الأمريكية - زيمبابوي	-	79 276	100 000	برنامج رائد للروابط مع السوق في زيمبابوي (رقم 202)
آسيا والمحيط الهادي				
رابطة النساء اللاتي يعملن لحسابهن الخاص - الهند	48 000 (%34)	73 266	92 000	مشروع بناء القدرات لدعم مشاركة المجتمع المحلي في برنامج إعادة بناء المساكن الذي تنفذه رابطة النساء اللاتي يعملن لحسابهن الخاص (الهند) (رقم 198)
السينودس البرسيبيتاري خاسي يابانتيا - الهند	-	59 506	75 000	مشروع التدخلات للحماية الصحية في تلال خازي الغربية (الهند) (رقم 200)
رابطة الرعاية الدولية - لاوس	73 000 (%49)	58 853	75 000	مشروع مساندة التنمية الريفية في شمال سلايبوري (لاوس) (رقم 207)
منظمة الرؤية العالمية - منغوليا	35 000 (%31)	59 091	75 000	برنامج الأمن الغذائي في منغوليا (رقم 215)
رابطة الفلبين للتنمية المشتركة بين الثقافات - الفلبين	186 480 (%65)	79 217	100 000	مشروع المبادرات المجتمعية وإدارة الموارد في شمالي مينداناو (الفلبين) (رقم 214)



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المستفيد/البلد	المشاركة في التمويل من جانب المنظمات غير الحكومية	حقوق سحب خاصة	دولارات أمريكية	توزيع المنح بحسب الإقليم والبلد ورقم المنحة
أمريكا اللاتينية والكاريبي				
مجلس توليدو الثقافي لشعب المايا - بليز	-	55 289	50 000	مشروع فرص سبل المعيشة في المناطق الريفية التي ضربها إعصار أيرس (بليز) (رقم 212)
رابطة منتجي وتجار اللحوم الجمالية - (بوليفيا)	22 000 (%23)	55 289	70 000	مشروع تجهيز وتسويق لحوم اللاما (بوليفيا) (رقم 209)
رابطة النساء الريفيات في إقليم بويكا - كولومبيا	-	35 454	45 000	مشروع تنمية المشروعات الصغيرة للنساء في إقليم بويكا (كولومبيا) (رقم 216)
مجلس الهيئة الوطنية للتغذية - بنما	80 600 (%51)	60 059	75 000	مشروع المزارع الصغيرة من أجل التنمية المستدامة للمجتمع المحلي (بنما) (رقم 199)
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا				
مؤسسة الشرق الأدنى - الولايات المتحدة الأمريكية	10 000 (%9)	74 976	95 000	إنشاء مشروع برامج للتسليف تديرها المجتمعات المحلية (جيبوتي) (رقم 208)
الرابطة الإيطالية للنساء العاملات في مجال التنمية - إيطاليا	80 000 (%45)	75 311	95 000	مشروع إنشاء حاضنة للأعمال التجارية لأغراض المشروع النسائي لتنمية المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة في الإقليم الشمالي من الأردن (الأردن) (رقم 210)
الاستشارات والائتمان في الزراعة - جمهورية مولدوفا	-	71 135	90 000	دعم مشروع الصندوق للتمويل الريفي وتنمية المشروعات الصغيرة (جمهورية مولدوفا) رقم (217)
	639 980	1 265 514	1 562 000	المجموع



ملحق

البلد وعنوان المنحة ورقمها: **الهند: مشروع بناء القدرات لدعم مشاركة المجتمعات المحلية في برنامج إعادة بناء المساكن الذي تتولاه رابطة النساء اللاتي يعملن لحسابهن الخاص (رقم 198)**

92 000 دولار أمريكي

قيمة منحة الصندوق:

48 000 دولار أمريكي

مساهمة المنظمة غير الحكومية:

رابطة النساء اللاتي يعملن لحسابهن الخاص

اسم المنظمة غير الحكومية:

الأهداف والأنشطة:

على الرغم من أن ولاية غوجارات تعتبر أغنى نسبياً من الولايات الهندية الأخرى وحقت نمواً أسرع، إلا أن المنطقة التي تأثرت أكثر من غيرها بالزلازل تعاني الفقر. وهي تشمل مقاطعة كوتش (حيث وقع أكثر من 90% من الوفيات و 85% من الخسائر في الممتلكات) ومقاطعات جامناجار وبتان وراجكون وسوريندرا ناجار. وهي منطقة قاحلة قليلة السكان وتفتقر إلى الموارد، ومعرضة لخطر الجفاف. وفي عام 2001، عانت هذه المنطقة من الجفاف للعام الثالث على التوالي. وهذه الكوارث مجتمعة تجعل سكان هذه المنطقة في حالة من الضعف الشديد، وكل كارثة جديدة تؤدي إلى تفاقم تهميشهم، مما يدفع بنسبة مئوية كبيرة منهم إلى ما دون خط الفقر. والمصادر الرئيسية للعمل هي الزراعة وتربية قطعان الماشية. ومع ذلك، فإن الأراضي الصالحة للزراعة ليست عالية الإنتاج بالنظر إلى تدهور الموارد المائية وزحف الصحراء. ونتيجة لذلك، فإن الأنشطة ذات الصلة مثل تربية الماشية لا تستمر طوال العام. وكان للزلازل تأثير كبير في المجتمعات المحلية في غوجارات. فقد جعل فقراء الريف أشد ضعفاً وذلك بزيادة الضغوط على نظم معيشتهم الهشة. وإذا لم تقدم إليهم مساعدات ملائمة بطريقة منتظمة ومركزة، فإن مصيرهم سيكون التهميش حقا.

والمقاطعات التي وقع عليه الاختيار في ولاية غوجارات لكي ينفذ فيها المشروع هي كوتش وبتان وسوريندراناغار. ويهدف المشروع المقترح إلى بناء قدرات المجتمعات المحلية على الأخذ بنهج يقوم على المشاركة وإسهام المجتمع المحلي إزاء التنمية المتكاملة للمساكن والمواصلات. وسيرمي هذا المشروع على وجه التحديد إلى: (i) دعم التصميم التشاركي للمنازل القادرة على مقاومة الزلازل، التي ستكون أكثر استجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية المختلفة ومن ثم تلبي مطالبه الفعلية؛ (ii) توفير دخل مباشر للأعضاء الأشد فقراً في المجتمع المحلي وذلك عن طريق تنمية مهاراتهم في أنشطة البناء، مما يساعدهم على اتباع استراتيجية ملائمة لمواجهة الأضرار الناجمة عن الزلازل؛ (iii) زيادة الوعي من خلال الحملات الجماهيرية بين الأسر الفقيرة بشأن الأخطار التي تحدثها الزلازل والوسائل الكفيلة بتوفير مساكن قادرة على مقاومة الزلازل؛ (iv) بناء المهارات والقدرات التقنية من أجل إنتاج مواد البناء، مما سيسهم في تنفيذ مشروع الإقراض الجاري تصميمه بمساعدة من الصندوق.



ملحق

ورابطة النساء اللاتي يعملن لحسابهن الخاص هي نقابة للنساء في القطاع غير الرسمي. وقد أنشئت في 1972 كنقابة للنساء العاملات في أحمد آباد في ولاية غوجارات، الهند، وهي عبارة عن مؤسسة تضم تحت مظلتها مجموعة من المنظمات المترابطة. وسيقوم بتنفيذ مشروع برنامج التعاون الموسع هيئة الإسكان التابعة لهذه الرابطة النسائية، وهي عبارة عن منظمة غير حكومية أنشئت في إطار الرابطة المذكورة. واستنادا إلى خبرتها طوال ثمانية أعوام في التعامل مع برامج الإسكان للفقراء، فإنها ستقوم بالدور الرئيسي في التصميم التشاركي للمنازل القادرة على مقاومة الزلازل وبناء قدرات المجتمع المحلي لكي ينخرط في عملية التنمية المتكاملة للتمويل. ولهذا السبب فإنها تخطط أيضا لاستخدام خدمات بعض المؤسسات الخبيرة المتخصصة في تصميم المساكن القادر على مقاومة الزلازل.



ملحق

البلد وعنوان المنحة ورقمها: بنما: مشروع المزارع الصغيرة من أجل التنمية المجتمعية المستدامة
(رقم 199)

قيمة منحة الصندوق: 75 000 دولار أمريكي
مساهمة المنظمة غير الحكومية: 80 600 دولار أمريكي

اسم المنظمة غير الحكومية: مجلس الهيئة الوطنية للتغذية

الأهداف والأنشطة:

يعتبر سوء التغذية مشكلة حادة في بنما حيث لا يحصل ربع الأطفال الفقراء وتلث الأطفال الأشد فقرا على قدر كاف من الأغذية. وقد وضعت الحكومة برامج للمزارع الصغيرة بغية توفير غذاء إضافي للحوامل والمرضعات والأطفال حتى سن الخامسة. ومع ذلك، فإن هذه الأغذية التكميلية لا يمكن أن تشكل حولا دائما لهذا الوضع.

واستجابة للحاجة إلى حلول دائمة، يسعى مشروع برنامج التعاون الموسع لزيادة وتنويع الإنتاج في المزارع الصغيرة وذلك من أجل: (i) زيادة استهلاك الأسر من الأغذية عن طريق رفع مستوى الدخل الأسري بواسطة المبيعات؛ (ii) تزويد المستفيدين بالتدريب على طرق الإنتاج والتغذية والأمن الغذائي. ومن ثم، سيجرى إنشاء خمس مزارع قادرة على الإنتاج المستدام، وإعداد 17 مركزا للتدريب لصالح المزارعين العاملين في المزارع التي أنشأها المجلس. وستستفيد حوالي 75 أسرة و1 500 فرد من المشاركة في الأنشطة المقترحة. وسيقوم بالتنفيذ مجلس الهيئة الوطنية للتغذية.

وقد سُجّلت هذه الهيئة كمنظمة لا تستهدف الربح، وتضم ممثلين عن رابطة بناي بريث، والكنيسة الكاثوليكية، ونادي كيوانيس، ونادي الليونز ونادي الروتاري، ووزارات الصحة، والتعليم، والتنمية الزراعية والعمل، والرفاه الاجتماعي، بالإضافة إلى منظمات خاصة أخرى ورابطات الآباء. وهدفها الرئيسي هو تجميع وتنسيق الجهود والموارد بغية تحسين الوضع التغذوي للشباب والحوامل والمرضعات من خلال أنشطة المشروع.



ملحق

البلد وعنوان المنحة ورقمها:	الهند: مشروع التدخلات للحماية الصحية في تلال مقاطعة خاسي الغربية (رقم 200)
قيمة منحة الصندوق:	75 000 دولار أمريكي
اسم المنظمة غير الحكومية:	المجلس البرسبتريرياني في خاسي جيانننيا

الأهداف والأنشطة:

تعتبر الرعاية الصحية في تلال مقاطعة خاسي الغربية غير كافية على الإطلاق، ومعظم القرى النائية في التلال تفتقر تماماً إلى الرعاية الصحية. وعلاوة على ذلك، فإن انعدام الاقتصاد النقدي يجعل من الصعب جداً على المرضى الحصول على الرعاية الطبية في أماكن أخرى. وقد أعربت كل الاجتماعات في القرى عن الحاجة إلى طبيب. وحيث أن هذا لم يتحقق حتى الآن، فإن سكان خاسي يطالبون بالاستعانة بشخص يسدي إليهم المشورة في المسائل الصحية ويتولى رعايتهم في أوقات المرض ويقدم لهم الرعاية الأولية.

واستجابة لهذا المطلب، ستساعد المنحة المقدمة في إطار برنامج التعاون الموسع على تمكين المنظمة غير الحكومية المذكورة من: (i) إعداد مجموعات من الأشخاص القادرين على توفير الرعاية الأولية من خلال عملية اختيار وتدريب قائمة على المشاركة؛ (ii) الاضطلاع بدور في التأمين الصحي واستعادة الممارسات الطبية بالأعشاب وتطوير الروابط مع النظم الصحية الحكومية الرسمية. ويعتبر إعداد الأشخاص، القادرين على توفير الرعاية الطبية الأولية، الآلية الرئيسية للتدخل من أجل الحماية الصحية في جميع القرى النائية.

والمنظمة غير الحكومية التي تضطلع بهذا العمل تتمتع بشهرة كبيرة وهي تنطلق من كنيسة وتدير مستشفى في منطقة جاياو في شيلونج حيث سيجرى إعداد مجموعات الرعاية الأولية. ويوجد لديها مركز صحي ريفي في ماوفلانج في غرب مقاطعة خاسي الغربية. إلا أن قوة هذه المنظمة تكمن في نشاطها التعليمي على ما يبدو. والواقع أنها تتولى إدارة أكثر من 500 مدرسة ابتدائية في مناطق مشروعاتها.



ملحق

البلد وعنوان المنحة ورقمها: مالي: مشروع مجموعات المزارعين في إقليم كايس (رقم 201)

قيمة منحة الصندوق: 100 000 دولار أمريكي

مساهمة المنظمة غير الحكومية: 6 900 دولار أمريكي

اسم المنظمة غير الحكومية: رابطة مالي للتنمية

الأهداف والأنشطة

توجد في مالي الشرقية (إقليم كايس) مشكلات بيئية كبيرة تشمل تدهور ونحاح التربة، وفترات جفاف بالغة القسوة. ويعتمد حوالي 90% من السكان على الزراعة لكسب قوت يومهم.

وستركز منحة برنامج التعاون الموسع المقترحة لرابطة مالي للتنمية على بناء القدرات المحلية وتمكين منظمات المزارعين في كايس. وسينفذ المشروع في فترة عامين، وتتمثل أهدافه الرئيسية في: (i) دعم قدرات منظمات المزارعين التي تنتمي إلى رابطة مالي للتنمية وتوسيع عضوية هذه المنظمة لكي تضم جميع منظمات المزارعين في المنطقة؛ (ii) دعم القدرات القاعدية؛ (iii) توفير التدريب في التنمية المستدامة عن طريق الاضطلاع بدراسات عن القيود التي تعرقل الإنتاج والتسويق. ومن المتوقع أن يدعم برنامج التعاون الموسع تنفيذ برنامج صندوق تنمية مناطق الساحل الذي يجري تمويله وفقا لآلية إقراض مرنة.

ورابطة مالي للتنمية منظمة غير حكومية أنشئت في مايو/أيار 1983، ورسالتها هي المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مالي عن طريق دعم السكان المهمشين باتباع نهج قائم على المشاركة. والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها هي: (i) تحسين نوعية حياة المجتمعات المحلية الفقيرة من خلال تعزيز التنمية المستدامة؛ (ii) دعم قدرات هذه المجتمعات عن طريق الاستعانة بالتدريب والتعليم وتبادل الخبرات.



ملحق

البلد وعنوان المنحة ورقمها: زيمبابوي: البرنامج الرائد لروابط السوقية في زيمبابوي

(رقم 202)

100 000 دولار أمريكي

قيمة منحة الصندوق:

الهيئة التعاونية للولايات المتحدة الأمريكية

اسم المنظمة غير الحكومية:

الأهداف والأنشطة:

على الرغم من أن زيمبابوي تمر أزمة اقتصادية ألحقت أضراراً بالغة بالقطاع الزراعي وأدت إلى اتساع نقص الأغذية، فإن من الضروري إرساء الأسس لانتعاش اقتصادي محتمل عن طريق بناء قاعدة للإنتاج الزراعي انطلاقاً من صغار المزارعين. وسيعتمد انتعاش قطاع الأعمال التجارية الزراعية في زيمبابوي على الاستعاضة عن الإنتاج الذي كان يقدمه المزارعون التجار إلى القائمين على تجهيز وتصدير المنتجات الزراعية بإنتاج يوفره صغار المزارعين. ولكي يتمكن صغار المزارعين من الاضطلاع بهذا الدور، سيحتاجون إلى دعم إنتاجهم السوقي ونفاذهم إلى الأسواق، وإلى تنظيم أنفسهم من أجل التفاوض الجماعي والاستفادة من مزايا الأسواق. وفي هذا السياق، ووفقاً لهذا التقييم والفهم تم إعداد هذا المشروع والموافقة عليه في إطار برنامج التعاون الموسع.

وهدف البرنامج الرئيسي هو تحسين سبل العيش الريفية من خلال: (i) توسيع نطاق تكنولوجيات مختارة للإنتاج المحسن لدعم الإنتاجية الزراعية لصغار المزارعين؛ (ii) إقامة علاقات مستدامة بين صغار المزارعين والأسواق من أجل المدخلات والخدمات والمنتجات الزراعية.

وسيوجه هذا البرنامج لصغار المزارعين في ثلاث مقاطعات في إقليم مانيكالاند في زيمبابوي الشرقية، وهي مقاطعات يعمل فيها الحلف الجنوبي لاستغلال الموارد المحلية منذ فترة طويلة، وهذا الحلف منظمة وطنية غير حكومية لها تاريخ طويل في التعامل مع هيئات عديدة بما فيها الصندوق.

وستتمثل الأنشطة الرئيسية للبرنامج في: (i) تحديد فرص الأسواق؛ (ii) مساندة إنشاء مجموعات مشروعات المزارعين؛ (iii) التدريب على المسائل التنظيمية والتجارية؛ (iv) الإرشاد الزراعي المتبادل بين المزارعين؛ (v) تسهيل إبرام العقود والإشراف عليها. وسيضطلع الحلف الجنوبي باستغلال الموارد المحلية بهذه الأنشطة بالاشتراك مع الهيئة التعاونية للولايات المتحدة الأمريكية بما لديها من معارف وخبرات ودعم متخصص.

وستقوم الهيئة التعاونية بما يلي خاصة: (i) الاستفادة من خبرتها الواسعة في موزامبيق وزامبيا في تنظيم وربط المزارعين بالتجارة الزراعية وتطويع نهجها لكي يتمشى مع ظروف زيمبابوي؛ (ii) تقديم الخدمات والمساعدات للحلف الجنوبي فيما يتعلق بالتعرف على فرص الأسواق وآليات تحديد المشترين والتعاقد الآجل والوصول إلى المدخلات؛ (iii) تدريب موظفي الحلف على تقديم تدريب في التنظيم والأعمال التجارية لمجموعات المزارعين من



ملحق

خلال نهج في الإرشاد الزراعي قائم على الخبرة الميدانية والمدرسية؛ (iv) مساعدة المزارعين على الوصول إلى المدخلات على أساس الائتمان من مشتري المنتجات وغير ذلك من المصادر التجارية.

وقد اعترفت المشروعات الثلاثة الجارية في زيمبابوي التي يمولها الصندوق بالحاجة إلى دعم إنشاء مجموعات مشروعات المزارعين. ومع ذلك، لم تتمكن أي وكالة حتى الآن من تقديم هذه الخدمات في هذا البلد. وتقديم الدعم إلى الهيئة التعاونية لتمكينهم من التعاون مع الحلف الجنوبي لن يساعد فقط على وضع نموذج محلي ملائم للتنمية مجموعات مشروعات المزارعين في زيمبابوي ولكنه سيؤدي أيضا إلى إنشاء قدرات محلية لتقديم خدمات الدعم هذه. وستأخذ جميع المشروعات الجارية الممولة من الصندوق بهذا النهج في الخدمات، كما أن خبرة التنفيذ ستوفر دروسا قيمة يمكن أن تستند إليها المشروعات المقبلة.

والهيئة التعاونية للولايات المتحدة أنشئت في 1916، وهي أقيم رابطة وطنية تعاونية لأغراض التنمية في الولايات المتحدة. وقد بدأت منذ حوالي عشرين عاما في تجريب نهج ابتكاري إزاء التنمية التعاونية القائمة على المجتمع المحلي. ويستند هذا النهج إلى اعتقاد مفاده أن عملاء الهيئة هم أصحاب القرار، وأن دورها يقتصر على توفير التدريب لهم في المهارات التحليلية وحل المشكلات وتنظيم تدريب المشروعات. وقد اتضح بجلاء أن نهج الهيئة التعاوني كان فعالا في ترسيخ المهارات الضرورية للمجتمعات المحلية لكي تنظم نفسها وتحل المشكلات الإنمائية ولكي تكتسب الثقة المطلوبة لإجراء المفاوضات بغية إبرام الاتفاقات مع الموردين والمصارف والمانحين والوكالات الحكومية.



ملحق

البلد وعنوان المنحة ورقمها: جمهورية تنزانيا المتحدة: مشروع إنشاء وتقييم نظم تسليم مصل حمى الساحل الشرقي (رقم 203)

قيمة منحة الصندوق: 75 000 دولار أمريكي

مساهمة المنظمة غير الحكومية: 55 000 دولار أمريكي

اسم المنظمة غير الحكومية: منظمة فيتيد-تنزانيا

الأهداف والأنشطة:

تعد أمراض الحيوانات، لاسيما أمراض القراد والأمراض التي يحملها القراد، ضمن العوامل الكثيرة التي تحد من نمو قطاع الماشية في شرقي أفريقيا. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة بالتحديد، تتسبب حمى الساحل الشرقي، وهي أحد الأمراض الكثيرة التي ينقلها القراد، في أكثر من 43% من النفوق السنوي للماشية، مما يهدد الأمن الغذائي للرعاة الزراعيين الذين يعتمدون على الماشية بشكل أساسي في سبل عيشهم. ومن الناحية الاقتصادية، يتسبب نفوق الحيوانات المرتبط بحمى الساحل الشرقي في خسائر تقدر بنحو 35 مليون دولار أمريكي، بينما يأتي انخفاض إنتاج اللبن في المرتبة الثانية من الخسائر، إذ بلغت الخسائر الناجمة عنه 6.3 مليون دولار أمريكي في 1997. ومن شأن التحصين بطريقة العدوى والعلاج أن يبسر بشكل كبير مكافحة حمى الساحل الشمالي في جمهورية تنزانيا المتحدة. وتبين التجربة أنه بمجرد إثارة وعي مربي الحيوانات بشكل سليم، فإنهم يتحمسون لتبني هذا النهج.

والهدف الرئيسي الذي يرمي مشروع برنامج التعاون الموسع إلى تحقيقه هو تخفيف وطأة الفقر الذي يعاني منه الرعاة في النظم الرعوية الزراعية والنظم الرعوية التي تفتقر إلى الموارد عن طريق تمكينهم من خلال الانتفاع بتكنولوجيا طريقة العدوى والعلاج. وسيتحقق هذا الهدف بإثارة وعي مربي الحيوانات بوسائل طريقة العدوى والعلاج، وتدريب المهنيين الرئيسيين في مجال تنفيذ طريقة العدوى والعلاج، وإنشاء نظم تنفيذ لائقة ومناسبة.

وسيستهدف المشروع في المقام الأول الرعاة، وسينفذ في مقاطعات هانانغ وموندولي وسامانجيرو في منطقة أروشا في جمهورية تنزانيا المتحدة. والأهداف الأساسية للمشروع هي: (i) دراسة السوق وتحديد الأسر من أجل تحديد المواقع وسبل التنفيذ الملائمة؛ (ii) إدارة الخدمات الإرشادية للمزارعين وبناء قدراتهم في مجال مكافحة المتكاملة للأمراض التي ينقلها القراد، مع تدريب وإثارة وعي المهنيين البيطريين الرئيسيين والعاملين المجتمعيين في ميدان الصحة البيطرية والمسؤولين عن الحيوانات في مجال التشخيص الروتيني وإدارة الأمراض التي ينقلها القراد في المنطقة؛ (iii) إنشاء نظم لتنفيذ مكافحة الأمراض التي ينقلها القراد؛ (iv) تقييم أثر طريقة العدوى والعلاج؛ (v) تقييم مدى استدامة نظام التنفيذ.

ويتمشى هذا المشروع مع استراتيجية الصندوق الرامية إلى مساعدة السكان الرعاة على زيادة دخلهم من الماشية. كما أن المشروع سيمكّل المشروع الإقليمي لمنحة المساعدة التقنية، والذي يتصدى لتقييم أثر طريقة العدوى والعلاج في قطاع المنتجين الصغار للألبان في شرقي أفريقيا.



ملحق

ومنظمة فينيد هي منظمة غير حكومية خيرية لها مكتب قطري في جمهورية تنزانيا المتحدة. وقد أقامت هذه المنظمة مكتبا في أروشا، وهي تعمل في مقاطعة سامانجيرو منذ 1997. كما أنها أقامت شراكات وثيقة وفعالة مع منظمين مجتمعيين - أونيووات مواييو، ومركز سامانجيرو لتعلم الصحة البيطرية - ومع المجتمعات المحلية للرعاة. وقد نجحت في وضع مخطط تجريبي للصحة البيطرية في المجتمعات المحلية في 12 قرية في المقاطعة، تستخدم تقنيات قائمة على التشارك لحصر أساليب واستراتيجيات التصدي التقليدية التي تستخدمها قبائل الماساي المحلية لمكافحة الأمراض. ويجري تنفيذ جميع هذه الأنشطة في إطار شراكات مع منظمات مجتمعية وموظفين بيطريين حكوميين.



ملحق

البلد وعنوان المنحة ورقمها: نيجيريا: مشروع إثارة وعي المجتمعات المحلية/القرى وحشدتها وإشراكها في دعم برنامج التنمية الزراعية والريفية المجتمعية الذي يموله الصندوق (رقم 204)

قيمة منحة الصندوق: 75 000 دولار أمريكي
مساهمة المنظمة غير الحكومية: 17 000 دولار أمريكي

اسم المنظمة غير الحكومية: منظمة التنمية الريفية المتكاملة والمعجلة في نيجيريا

الأهداف والأنشطة:

يضطر الفقراء في نيجيريا إلى تأجير أراضيهم بسبب افتقارهم إلى رأس المال لشراء مخدلات، وكثيراً ما يعتمد بقاؤهم على قيد الحياة على العمل الموسمي. فهم لا حول لهم ولا قوة، ودرجت العادة على استبعادهم من برامج التنمية. كما أنهم هم الأكثر تأثراً بمخاطر البيئة الهشة، ويعانون من انعدام الأمن الغذائي ولا يملكون سوى أصول محدودة جداً ولا يحصلون إلا على القليل من الخدمات الاجتماعية الأساسية والتمويل.

ومن شأن مشروع برنامج التعاون الموسع المقترح أن يحسن تنفيذ برنامج التنمية الزراعية والريفية المجتمعية الممول بقروض. ويتمثل أحد اهتمامات هذا البرنامج في الإعداد والتدريب الأوليين للمجموعات المجتمعية، وتدريب العاملين الحكوميين المحليين في مجال التنمية القائمة على التشارك والموجهة نحو الطلب. وستتصدى منحة برنامج التعاون الموسع لهذه المسائل على وجه الخصوص من خلال تحديد واستهداف أكثر الناس معاناة من الضعف (بمن فيهم الأسر التي تعيلها نساء والصغار) وتمكينهم من المشاركة بفعالية في الأنشطة الإنمائية من خلال التدريب على النهج التشاركية والموجهة نحو الطلب. وإضافة إلى ذلك، سيشارك موظفون مختصون من الوكالات الفدرالية، من المنخرطين في برنامج التنمية الزراعية والريفية المجتمعية الممول بقروض، وموظفون حكوميون محليون مختصون، مشاركة كاملة في أنشطة الحشد المجتمعي وفي حلقات عمل في مجال منهجيات التخطيط المجتمعي القائم على التشارك. وسيوفر مشروع برنامج التعاون الموسع، المنفذ في ولايتين من الولايات الثماني التي يشملها برنامج التنمية الزراعية والريفية المجتمعية الممول بقروض، الخبرة اللازمة لتطبيقها على نطاق أوسع في ولايات أخرى.

ومنظمة التنمية الريفية المتكاملة والمعجلة في نيجيريا هي منظمة غير حكومية محلية أنشئت في عام 1984 باعتبارها واحدة من 34 منظمة منتسبة لمنظمة دولية غير حكومية، وهي المعهد الدولي للشؤون الثقافية ومقره بروكسل. وكان إنشاء منظمة التنمية الريفية المتكاملة والمعجلة في نيجيريا ثمرة جهود بذلها 14 مندوباً نيجيرياً في المعرض الدولي للتنمية الريفية الذي عُقد في الهند في شهر فبراير من العام ذاته. وتركز هذه المنظمة، المعنية بالتنمية الريفية في نيجيريا، على العنصر البشري. وترى منظمة التنمية الريفية المتكاملة والمعجلة في نيجيريا أن تمكين السكان أنفسهم، من خلال برامج تدريب ملائمة، هو أهم عنصر في عملية التنمية المستدامة. وتتمتع منظمة التنمية الريفية المتكاملة والمعجلة في نيجيريا بعلاقات عمل مستقرة مع الصندوق، تتضمن مشروعات سابقة بقروض ومنح في إطار برنامج التعاون الموسع.



ملحق

البلد وعنوان المنحة ورقمها:	أوغندا: مشروع دعم تعزيز قدرات منظمة جهود نساء أوغندا لإنقاذ اليتامى (رقم 205)
قيمة منحة الصندوق:	75 000 دولار أمريكي
اسم المنظمة غير الحكومية:	جهود نساء أوغندا لإنقاذ اليتامى
الأهداف والأنشطة:	

نتيجة للحرب الأهلية التي دارت رحاها لما يقرب من عقدين (من عام 1971 إلى أواخر الثمانينات)، وللضريبة الباهظة لوباء الأيدز، فإن 20 في المائة من الأطفال في أوغندا أيتام. ورعاية هؤلاء الأطفال يمثل عبئا إضافيا على نظام الأسر الريفية الموسعة. ودعم قدرة الأسر على الاضطلاع بهذه المسؤولية أمر حاسم الأهمية في البلد.

وهذا الدعم هو بالتحديد ما تقدمه منظمة جهود نساء أوغندا لإنقاذ اليتامى، بدعم من الصندوق والصندوق البلجيكي للبقاء على قيد الحياة في العالم الثالث. وقد نجحت هذه المنظمة، بفضل هذا الدعم، في إعداد نهج للتمكين المجتمعي من خلال مخطتها للاذخار والائتمان الجاري تنفيذه حاليا في مقاطعات متعددة. وهذا المخطط يبسر تمكين الأسر الراحية من خلال تنمية المهارات، وتوفير فرص الحصول على الخدمات المالية الريفية، ودعم الترابط الاجتماعي. وقد استقادت حتى اليوم ما يزيد على 10 000 أسرة ترعى 47 000 طفل من مخطط الادخار والائتمان. وتمكنت الأسر المشاركة من تحسين مأواها وتغذيتها، وأصبح الآن بوسع عدد متزايد منها إلحاق أطفالها بالمدرسة.

والهدف الأساسي الذي يرمي إلى تحقيقه المشروع المقترح الذي يستغرق تنفيذه سنتين هو مساعدة منظمة جهود نساء أوغندا لإنقاذ اليتامى على أن تصبح كيانا قادرا على الاستدامة بذاته من خلال دعم: (i) بناء قدرات موظفي المنظمة بتدريبهم في مجالات متخصصة مثل تنمية الأعمال الصغيرة، والتخطيط والإدارة، والرصد والتقييم، والتمويل الصغير والحوسبة؛ (ii) تحديث مرافق المعلومات والاتصالات. وسينفذ المشروع في خمسة قطاعات هي ليرا، ومزাকা، ومبارارا، وكومي، وسوروتي، وكذلك في كمبالا حيث يوجد مقر المنظمة.

ومنظمة جهود نساء أوغندا لإنقاذ اليتامى هي منظمة غير حكومية محلية مسجلة بموجب قانون أوغندا للمنظمات غير الحكومية. وقد أنشئت هذه المنظمة لتخفيف معاناة الأطفال الذين تيتموا من جراء الحرب الأهلية في البلد وبسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز. ورسالة المنظمة هي تحسين الأوضاع المعيشية اليتامى المعوزين عن طريق تمكين المجتمعات المحلية من تلبية احتياجاتهم الاجتماعية والمعنوية والاقتصادية. وتتمثل أهدافها فيما يلي: (i) تنمية القدرات وإيجاد طرق مبتكرة للوصول إلى مزيد من اليتامى والأسر الراحية؛ (ii) تحديد التحديات الملموسة التي تواجهها الأسر الراحية واليتامى على السواء؛ (iii) توفير خدمات دعم رفيعة المستوى كوسيلة نحو التمكين الاقتصادي. وقد امتد نشاط المنظمة منذ عام 1995 إلى المناطق الريفية، وقدمت الدعم إلى 10 000 أسرة منخفضة الدخل و 47 000 يتيم.



ملحق

البلد وعنوان المنحة ورقمها: توغو: مشروع دعم خدمة الزراعة الوطنية (رقم 206)

قيمة منحة الصندوق: 75 000 دولار أمريكي

مساهمة المنظمة غير الحكومية: 11 000 دولار أمريكي

اسم المنظمة غير الحكومية: الرابطة التوغولية للنهوض بالإنسان

الأهداف والأنشطة:

يستهدف مشروع برنامج التعاون الموسع المقترح توفير الدعم في مجال حاسم الأهمية يؤثر على مشروع تنظيم القرى وتطويرها الجاري تنفيذه والممول بقروض.

وقد أدى برنامج إعادة خصوبة التربة المنفذ في إطار مشروع تنظيم القرى وتطويرها إلى زيادة الغلة بدرجة كبيرة. ونتيجة لذلك، استرد أصحاب الأراضي المستخدمة في المخطط التجريبي، والتي شهدت زيادة في الغلة، أراضيهم من المستأجرين وأعادوا عرضها في السوق لإيجارها بمبالغ أكبر. وقد أثر هذا التطور على المرأة بشكل خاص نظرا لأن وصولها إلى الأرض أصعب، لا سيما في منطقة المشروع حيث يشتد الضغط على الأرض.

وقد تناولت إحدى توصيات استعراض منتصف المدة لمشروع تنظيم القرى وتطويرها على وجه التحديد مسألة ضرورة إيجاد حلول عاجلة للحالة الناشئة المتعلقة بانعدام أمن حيازة الأراضي بسبب الإنجازات التي حققتها المشروع، وكذلك ضرورة استهلال عملية تفاوضية بشأن حيازة الأراضي بين الملاك ومستأجري الأراضي المزروعة الضعفاء لإقناع المزارعين بتحرير اتفاقات إيجار تنص على مدد إيجار ملائمة.

وتمشيا مع هذه التوصية، فإن مشروع برنامج التعاون الموسع سيقوم، في عدد محدود من القرى، باختبار استراتيجيات تفاوض بديلة تلائم السمات الخاصة بمناطق المشروع لكفالة وصول السكان المستهدفين إلى الأراضي بشكل مأمون.

وتسعى الرابطة التوغولية للنهوض بالإنسان، وهي منظمة غير حكومية وطنية أنشئت في عام 1987، إلى حشد ودعم القدرات والموارد البشرية المحلية، ومن ثم تعزيز التنمية المستدامة. وتتمتع الرابطة بخبرة طيبة في المفاوضات المتعلقة بالحيازة بصدد الأراضي التي تروى بمياه الري، وقد نمت هذه الخبرة في إطار شراكتها مع مشروع تنظيم القرى وتطويرها، فضلا عن أنها تتمتع بالكفاءة اللازمة لتكييف هذه الخبرة لتلائم الزراعة البعلية.



ملحق

البلد وعنوان المنحة ورقمها: لاوس: مشروع دعم التنمية الريفية في شمالي سايبوري (رقم 207)

قيمة منحة الصندوق: 75 000 دولار أمريكي

مساهمة المنظمة غير الحكومية: 73 000 دولار أمريكي

اسم المنظمة غير الحكومية: منظمة كبر الولاية - لاوس

الأهداف والأنشطة:

تعد لاوس من أفقر بلدان جنوب شرق آسيا، إذ يعيش 1.9 مليون شخص من سكانها البالغ عددهم 5 ملايين نسمة تحت خط الفقر. ويعتمد زهاء 86 في المائة من السكان على الزراعة لكسب الرزق، ويعيشون في قرى صغيرة ومنتشرة تفنقر إلى وسائل نقل بري منتظم، وإلى الكهرباء، والمرافق الصحية، ومياه الشرب النقية. ويضم البلد 47 مجموعة عرقية، تنقسم إلى 149 مجموعة فرعية، لها لغاتها وتقاليد المميّزة. وتغطي المناطق الجبلية زهاء 80% من البلد، وتمارس 15 في المائة تقريبا من الأسر، من الأقليات العرقية أساسا، "زراعة" متنقلة. وقد اضطرت زيادة الضغط السكاني المزارعين إلى تقصير فترات الإراحة، مما أدى بدوره إلى بدء عملية التدهور التدريجي لخصوبة الأرض وإنتاجيتها.

ويستهدف مشروع دعم التنمية الريفية في شمالي سايبوري تعزيز أمن سبل العيش للسكان في المرتفعات النائية في 17 قرية في مقاطعة سايبوري. ويسعى المشروع بمزيد من التحديد إلى تحسين الجوانب التالية في الحياة اليومية: (i) الوصول إلى مرافق المياه النظيفة؛ (ii) الإنتاج الغذائي؛ (iii) تنويع الإنتاج الزراعي.

والغرض من مشروع برنامج التعاون الموسع المقترح هو توطيد وتوسيع نطاق منهجية ونهج التنمية الزراعية في المرتفعات، التي أعدتها منظمة كبر الدولية في إطار مشروع تنمية المناطق النائية في منطقة هونغسا في مقاطعة سايبوري، المستهل في عام 1999. ويسعى مشروع برنامج التعاون الموسع خاصة إلى تحقيق ما يلي: (i) تعزيز أمن سبل العيش من خلال تنمية زراعة الأرز، وتحسين الزراعة في المرتفعات، ورعاية الحيوان، والإنتاج الحرفي، وإمداد القرى بالمياه؛ (ii) بناء قدرات المجتمعات المحلية على تقييم الخيارات ووضع خطط لتنمية القرى؛ (iii) دعم مهارات وقدرات العاملين التقنيين والإداريين في المنطقة لتوسيع نطاق الاستفاد من خبرات منظمة كبر وأساليبها ومنهجياتها لتشمل القرى الأخرى في المنطقة؛ (iv) تقديم دروس لتنفيذ مبادرات التنمية القائمة على التشارك في المرتفعات في إطار مشروع دعم التنمية الريفية في شمالي سايبوري، الذي يدعمه الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ومنظمة كبر الدولية-لاوس هي فرع محلي لمنظمة كبر الدولية، وهي تعمل بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية في مناطق مختارة من البلد. وقد أنشئت المنظمة في عام 1992 وسُجّلت باعتبارها منظمة غير هادفة إلى تحقيق الربح وغير حكومية وفقا للقوانين السارية في لاوس، وهي تتمتع بقدرات تقنية مؤكدة ولها سجل خبرات حافل في أداء المهام



ملحق

المبينة أعلاه. والتوسع الناجح في حافظة كير في لاوس مع مرور الوقت إنما هو مؤشر ملموس على إدارتها الملائمة وكفاءة موظفيها الميدانيين.



ملحق

البلد وعنوان المنحة ورقمها: جيبوتي: مشروع إنشاء مخططات ائتمان تدار على مستوى المجتمع المحلي (رقم 208)

قيمة منحة الصندوق: 95 000 دولار أمريكي

مساهمة المنظمة غير الحكومية: 10 000 دولار أمريكي

اسم المنظمة غير الحكومية: مؤسسة الشرق الأدنى

الأهداف والأنشطة:

تواجه المناطق الريفية في جيبوتي كثيرا من الصعوبات والمشاكل: قاعدة اقتصادية غير كافية بشكل عام، وعدم وجود بنية أساسية، وضعف نظم تقديم الخدمات، وخطط غير أكيدة بشأن ملكية واستغلال الأراضي، وقلة فرص العمل، وانخفاض مستوى المعيشة. والفقر يستشري بسبب قصور المؤسسات عن تلبية احتياجات السكان والاستجابة للفرص المتاحة لهم على النحو الملائم، مع الاحتياج بشكل أساسي إلى الشروع في منشآت إنتاجية أسرية، وبذلك تنويع استراتيجيات العيش.

والمقصود بمشروع برنامج التعاون الموسع هو أن يكون المرحلة الأولى من استراتيجية طويلة الأجل لتحسين فرص حصول الفقراء على الخدمات المالية الريفية، وإرساء ثقافة راسخة للتمويل الصغرى. وسيشجع المشروع على نحو فعال من حيث الكلفة على إيجاد منتجات للتمويل الصغرى في المناطق الريفية، وإنشاء مؤسسات شعبية مستدامة للتمويل الصغرى لتلبية الطلب على الائتمان من جانب الفئات التي يستهدفها الصندوق.

وستشجع المؤسسة، استنادا إلى خبرتها في هذا الميدان في بلدان أخرى وإلى تعاونها مع الصندوق فيما سبق، على إنشاء صناديق ائتمان مجتمعية وإدارتها بفعالية. وستنشأ في الدورة الأولى للمشروع أربعة صناديق لخدمة القرى في منطقتي أمبولي وأسيلا؛ وسيجري اختيار منطقتين أخريين للدورة الثانية. وستقوم لجان الائتمان التنفيذية بتحديد وإدارة صناديق الائتمان المذكورة، وحشد الموارد المحلية، واتخاذ قرارات الإقراض، ومواصلة أنشطة الإقراض.

ويقوم مشروع مؤسسة الشرق الأدنى على أساس مجموعة مبادئ تجسد الاستراتيجيات والاهتمامات الرئيسية لسياسة الصندوق للتمويل الريفي، مثل:

- المشاركة: يتولى المجتمع المحلي تصميم ومراقبة الصندوق الذي يخدم أعضائه؛
- الاستدامة: ينبغي أن تغطي عائدات القروض التكاليف الإدارية وانخفاض قيمة رأس المال؛
- الملكية: ينبغي للمجتمعات المحلية أن تتخذ، من خلال رابطات محلية، مبادرات وقرارات، وأن تدير جهودها الذاتية باعتبار ذلك جزءا هاما من هذا المشروع؛
- لا مركزية السلطة: تظل كامل السلطة الخاصة بتصميم سياسات وإجراءات المخططات في أيدي أعضاء المجتمع المحلي، بعد الاتفاق على المفاهيم الأساسية لمخططات التمويل والائتمان المجتمعي.



ملحق

إضافة إلى ذلك، فإن هذا الاقتراح يتفق مع الاستراتيجية القطرية للصندوق في جيبوتي، التي يتمثل منحها الأساسي في تعزيز الشركات الصغيرة الريفية وتحسين فرص حصول الأسر الريفية الفقيرة على خدمات مالية.

وأخذت مؤسسة الشرق الأدنى، التي أنشئت في عام 1915 كوكالة لإغاثة اللاجئين، شكلها الحالي في عام 1930، وبدأت برنامجا واسع النطاق للتنمية الزراعية والريفية في الشرق الأوسط وأفريقيا. وهدف المؤسسة هو زيادة الإنتاج الغذائي والدخل باعتبار ذلك أحدى استراتيجياتها لمساعدة الناس على تحسين صحتهم ورفاههم. وخلال هذه الفترة، قامت المؤسسة برعاية مجموعة متنوعة من مبادرات مبتكرة للمساعدة الذاتية، وتزويد الأفراد والمجموعات المجتمعية بالمعلومات، وتوفير فرص التدريب والمهارات والتكنولوجيات التي مكنتهم من تحسين حياتهم وزيادة دخلهم.



ملحق

البلد وعنوان المنحة ورقمها: بوليفيا: مشروع تجهيز وتسويق لحوم اللاما (رقم 209)

قيمة منحة الصندوق: 70 000 دولار أمريكي

مساهمة المنظمة غير الحكومية: 22 000 دولار أمريكي

اسم المنظمة غير الحكومية: رابطة منتجي منتجات لحوم الجمليات والمتاجرين بها

الأهداف والأنشطة:

بينما تحسنت المؤشرات الاجتماعية منذ أواخر الثمانينات، فإن 70% من البوليفيين يعيشون في ربة الفقر. وتزداد وطأة الفقر في المناطق الريفية، حيث يعاني ما يقدر بـ 94% من السكان من الفقر. وتركز الحكومة بشكل متزايد على تنمية القطاع الاجتماعي، وتهدف السياسة الحالية للقطاع إلى تخفيف وطأة الفقر بإشراك المجتمعات الشعبية في الخدمات الأساسية، وإلى الاستثمار في التنمية البشرية.

ويقدر أن 52 000 أسرة في بوليفيا تعمل في تربية أكثر من مليوني رأس من اللاما. ويوفر هذه الأسر سنويا زهاء 246 000 حيوانا لاستغلال لحومها. ويرتبط هذا الحيوان في التراث الثقافي البوليفي بالسكان الأصليين، وقد عملت هذه الصورة النمطية على مدى قرون طويلة على تقليل استغلاله. أما الآن، فقد أصبح اللاما منتجا يخضع لديناميات السوق، حيث تواجه الأسر الريفية ممارسات تجارية متحيزة. فعلى الرغم من القيمة التخوذية الممتازة للحيوان، فإن سعره لا يزال منخفضا. وهذا الوضع لا يعزى إلى الأفكار المسبقة الاجتماعية الثقافية فحسب، ولكن أيضا إلى كيفية عرض المنتج في السوق.

وتتمثل أهداف مشروع برنامج التعاون الموسع فيما يلي: (i) زيادة دخل منتجي لحوم اللاما وتحسين ظروف عملهم؛ (ii) ضمان تقديم منتج يفي بالشروط الأساسية للقوانين البوليفية فيما يتعلق بمناولة وتحويل وتسويق اللحوم الطازجة. ومنطقة المشروع هي بالكوكو الواقعة على بعد 35 كيلومترا من مدينة لاباز في منطقة بحيرة تينكاكا. ويبلغ عدد المستفيدين المباشرين من المشروع نحو 500 أسرة يتمثل نشاطها الأساسي في تجهيز وتسويق لحوم اللاما. وستتولى رابطة منتجي منتجات لحوم الجمليات والمتاجرين بها المسؤولية عن تنفيذ المشروع وعن إدارته المالية.

وسيستخدم الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق في بناء منبج، مع التأكد من أن مواصفات المبنى تفي بالمتطلبات والمعايير التي حددها المعهد البوليفي للتوحيد القياسي ومراقبة الجودة. كما سيقدم الصندوق المساعدة التقنية والتدريب. ويرتبط اقتراح هذا المشروع بعمليات الصندوق في بوليفيا، ويتمشى مع استراتيجيته لتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للسكان الأصليين. ويستند هذا المشروع إلى الخبرات المتنوعة للبرنامج الإقليمي للجمليات والبرنامج الإقليمي لتنمية الجمليات في أمريكا الجنوبية.

وقد أنشئت رابطة منتجي منتجات لحوم الجمليات والمتاجرين بها، وهي منظمة غير حكومية منتسبة إلى الرابطة الوطنية لمنتجي لحوم الجمليات والمتاجرين بها، من أجل توحيد معايير تسويق اللحوم الطازجة للاما وتيسير عملية



ملحق

التسويق. وهي رابطة تتألف من منتجين من ذوي المعرفة التقليدية بتربية الالاما، وتعمل في مجال تسويق وتحويل لحوم الالاما منذ أكثر من 14 عاما.

وستكفل الجمعية العامة للرابطة المشاركة الكاملة للمشاركين فيها ولأفراد أسرهم. وستتولى رابطة منتجي منتجات لحوم الجمليات والمتاجرين بها المسؤولية عن تقديم بيانات ومعلومات والاحتفاظ بها، وعن تقييم نتائج البرنامج أثره.



ملحق

البلد وعنوان المنحة ورقمها: الأردن: إنشاء وحدة رعاية الأنشطة القروية في مشروع تنمية المشروعات النسائية الصغيرة في المنطقة الشمالية من الأردن (رقم 210)

قيمة منحة الصندوق: 95 000 دولار أمريكي

مساهمة المنظمة غير الحكومية: 80 000 دولار أمريكي

اسم المنظمة غير الحكومية: الرابطة الإيطالية للنهوض بالمرأة - إيطاليا

الأهداف والأنشطة:

يُنَفَّذ مشروع برنامج التعاون الموسع المقترح مع الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أحد الأهداف الرئيسية للحكومة: تخفيف وطأة الفقر والحد من البطالة، خاصة بين النساء الريفيات، من خلال تشجيع المنشآت الصغيرة.

وسينشئ المشروع حضارة نموذجية للأنشطة القروية، هي الأولى من نوعها في الأردن، لتشجيع إنشاء المشروعات النسائية من خلال اتباع نهج شامل. وستوفر الوحدة للمرأة الريفية التي تعيش في المنطقة الشمالية من الأردن التوجيه والمشورة فيما يتعلق باختيار المشروعات، والخدمات المالية والتدريبية خلال قيام النساء أو المجموعات والتعاونيات النسائية بإنشاء الشركات؛ والمساعدة التقنية والتسويقية؛ والمتابعة من خلال زيارات ميدانية. ويتوقع إنشاء 350 شركة من هذا النوع خلال ثلاث سنوات. كما سيساعد المشروع النساء القائمات بالمشروعات على تطوير مشروعاتهن الصغيرة للقيام بعمليات صغيرة وأكثر استدامة، وربطها بشركات أكبر من خلال التعاقد من الباطن وتبوير الأصول.

وستكون الدروس المستفادة والخبرة المتخصصة المكتسبة من خلال مشروع برنامج التعاون الموسع ذات صلة وثيقة جدا بالأنشطة المنفذة لصالح المرأة في إطار المشاريع الثلاثة التي يمولها الصندوق: مشروع تنمية الموارد الزراعية في السيرموك، ومشروع إدارة الموارد الزراعية في محافظتي الكرك والطفيلة، والبرنامج الوطني لإصلاح وتطوير المراعي - المرحلة الأولى.

والرابطة الإيطالية للنهوض بالمرأة هي منظمة غير حكومية أنشأتها في عام 1981 مجموعة من المعنيين والنشطين في مجال التنمية بغرض تحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام. وقد ركزت الرابطة جهودها منذ إنشائها على أربعة مجالات ينتم فيها إسهام المرأة الإيطالية بأهمية خاصة، وهي: (i) إنشاء شركات صغيرة تديرها نساء، من خلال إنشاء مراكز لخدمات الأعمال تقدم الدعم التقني والتنظيمي؛ (ii) الصحة الإيجابية للمراهقات والنساء وحقوقهن باتباع نهج شامل؛ (iii) بناء قدرات المؤسسات والمنظمات النسائية؛ (iv) مراكز التوثيق وخدمات الاتصالات. والهدف الأساسي لهذه الرابطة هو دعم مفهوم ومنهجية تمكين المرأة عن طريق مساندة المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية في البلدان النامية، وتمكينها من تلبية احتياجات المرأة، وإدارة أنشطتها بشكل مستقل.

وستعمل الرابطة في هذا المشروع بالتعاون مع شريك محلي هو مؤسسة نور الحسين.



ملحق

البلد وعنوان المنحة ورقمها: مدغشقر: مشروع دعم قطاع الادخار التعاوني الريفي

(رقم 211)

75 000 دولار أمريكي

قيمة منحة الصندوق:

الرابطة المهنية لمؤسسات التمويل التعاوني

اسم المنظمة غير الحكومية:

الأهداف والأنشطة:

ثمة طلب كبير في مدغشقر من جانب السكان الريفيين الفقراء على خدمات التمويل الصغير. ذلك أن 82% تقريبا من السكان الريفيين يعملون في زراعة الكفاف وفي القطاع غير الرسمي. وتعاني نظم التمويل الريفية من ضعف شديد، ومن ثم فإن استفادة القطاع غير الرسمي من فوائد ومزايا الخدمات المالية محدودة جدا. وعلى الرغم من استمرار إعادة هيكلة وخصخصة المصارف الحكومية لتحسين النظام المصرفي، فإن هذه العملية ستؤدي فيما يتوقع إلى زيادة تقلص الغطاء المحدود للخدمات المالية الرسمية في المناطق الريفية.

وللتصدي لهذه الحالة، تعتزم الحكومة دعم القطاع المالي الريفي وتوسيع نطاقه لزيادة الغطاء، وكفالة وجود عملية دينامية للتنمية الريفية. وقد أنشئت الرابطة المهنية لمؤسسات التمويل التعاوني في هذا السياق لتجميع الأطراف الفاعلة المختلفة في القطاع المالي، وإنشاء قطاع مالي ريفي قابل للاستدامة. وهذه الأهداف تتفق مع استراتيجية الصندوق في المنطقة، والرامية إلى ما يلي: تطوير الخدمات المالية الريفية بهدف تمكين صغار المساهمين من تنمية قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الذاتية والتعامل مع المؤسسات المالية الريفية.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لمشروع برنامج التعاون الموسع في بناء القدرة التقنية والمؤسسية للرابطة المهنية لمؤسسات التمويل التعاوني حتى يتسنى لها تكوين رابطة شبكية قوية للتمويل الصغير تضم مؤسسات التمويل الصغير وتمكنها من تلبية الاحتياجات المالية لسكان الريف والحضر على السواء بفعالية وكفاءة. والجهات المستفيدة من المشروع هي: (i) مؤسسات التمويل الصغير وتعاونيات الادخار والائتمان في مدغشقر؛ (ii) المؤسسات الخاصة والعامة المحلية التي تقدم خدمات مالية؛ (iii) المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإنمائية المشاركة في قطاع الخدمات المالية الريفية والحضرية.

وفيما يلي الأهداف الرئيسية للمشروع: (i) تنظيم حلقة عمل بشأن شبكات التمويل الصغير لمناقشة القيود المفروضة على قطاع التمويل الصغير في مدغشقر والفرص التي يتيحها القطاع؛ (ii) تبادل الزيارات بين مؤسسات التمويل الصغير، لا سيما بالنسبة إلى الأفراد المنتخبين للقيام بمهام الإدارة والمراقبة؛ (iii) بناء القدرات المؤسسية والتقنية للرابطة عملا على دعم قدرتها على توفير خدمات لمؤسسات التمويل الصغير المشاركة؛ (iv) إجراء دراسات مواضيعية عن قضايا ذات صلة بدعم دور المناصرة الذي تضطلع به الرابطة في حوارها مع السلطات التنظيمية؛ (v) إعداد واختبار منهجيات وأدوات لمراجعة حسابات مؤسسات التمويل الصغير في البلد.



ملحق

وستساعد الخبرة المكتسبة من خلال مشروع برنامج التعاون الموسع الصندوق على تعميق فهمه لقطاع التمويل الصغري في مدغشقر، وتوسيع نطاق امتداده ليصل إلى السكان الريفيين. وعلاوة على ذلك، ستقدم الرابطة دعماً مباشراً لعمليات اعتماد مؤسسات التمويل الصغري الجديدة التي ستُنشأ في إطار مشروع التنمية في مندراري القديم - المرحلة الثانية، وعمليات مراجعة حسابات مؤسسات التمويل الصغري المنشأة في إطار مشروع تحسين الزراعة وتمييتها في الإقليم الشمالي الشرقي.

وقد قامت خمس شبكات مالية تعاونية بإنشاء الرابطة في عام 1998 في مدغشقر، لتحل محل رابطة تطوير الحركة التعاونية للأخار والائتمان.



ملحق

البلد وعنوان المنحة ورقمها: بلير: مشروع فرص سبل العيش في المناطق الريفية المنكوبة بإعصار إيريس (رقم 212)

قيمة منحة الصندوق: 50 000 دولار أمريكي

اسم المنظمة غير الحكومية: مجلس المايا الثقافي في توليدو

الأهداف والأنشطة

عصف الإعصار إيريس بلير في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2001، وتسبب في أضرار كثيرة في جنوبي البلد حيث تعيش المجتمعات المحلية الفقيرة. وقد خلف الإعصار وراءه 20 000 شخص تقريبا دون مأوى، منهم 11 000 طفل. وبلغت الأضرار الهيكلية التي أعقبت الإعصار مباشرة مستوى من الخطورة اضطر فيه عدد كبير من الأشخاص إلى العيش في الخلاء. ولحقت بالزراعة أضرار بالغة، وتُمرت البنية الأساسية المادية. كما تعرضت نظم الاتصالات والطاقة الكهربائية لخراب كبير، وتعطلت خدمات الهاتف والكهرباء في معظم المناطق لبضعة أسابيع.

وقد زاد الإعصار من تفاقم مشاكل شعب المايا، وأصبح معظم أبنائه دون مأوى ويعانون من انعدام الأمن الغذائي. ويواجه أفراد المايا في منطقة توليدو مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية حادة. فالنظام التعليمي غير كاف، وبالتالي فإن معدل الأمية في هذه المنطقة هو أعلى معدل في البلد. وتعاني البنية الأساسية الاجتماعية، بما في ذلك الرعاية الصحية، والنقل، والخدمات المجتمعية، من تخلف شديد. ويعيش ما يصل إلى 58 في المائة من السكان في توليدو دون حد الفقر، قياسا بنسبة 35 في المائة على الصعيد الوطني. وقد تصدت الحكومة والمجتمع المدني على الفور لآثار الإعصار ببذل أنشطة إغاثة مكثفة. بيد أنه لا تزال هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير هيكلية تكملية في المناطق الأصلية البعيدة.

وتتمثل أهداف مشروع البرنامج الموسع فيما يلي: (i) إعادة تحديد الإنتاج الغذائي وتحسينه في نطاق الرقع المجاورة تماما للمنازل؛ (ii) تمكين المرأة من خلال دعم مشاركتها في عمليات الزراعة ضيقة النطاق وتوفير التدريب لها في مجال عمليات السوق لزيادة إسهامها في دخل الأسرة؛ (iii) إنشاء مجموعة مركزية من النباتات وأنواع المحاصيل الأصلية لضمان مواصلة تنمية إنتاج زراعة البساتين واستدامتها في المستقبل. وهذه الأنواع من النباتات الأصلية تمثل عنصرا هاما جدا من المعرفة الأصلية والتقليدية، التي سيدعمها مجلس المايا الثقافي في توليدو من خلال توفير تدريب وتعليم فعال للتقويين.

ومجلس المايا الثقافي في توليدو هو منظمة غير هادفة إلى تحقيق ربح، مؤسس وفقا للإجراءات القانونية، ومقره جنوبي بلير، وله ما يزيد على 20 عاما من الخبرة في الأنشطة الشعبية التي تتصدى لمسائل ملحة تواجه السكان الأصليين في تلك المنطقة. وتتمثل رسالته في تمثيل وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستدامة للمايا في 36 قرية في منطقة توليدو في بلير. ويتمتع مجلس المايا الثقافي في توليدو بخبرة واسعة في تنفيذ المشاريع، فقد نفذ



ملحق

مشاريع مثل مشروع رسم الخرائط في المجتمعات المحلية الذي أسفر عن أطلس المايا، كما أنه حصل مع مرور الوقت على خبرة واسعة في أعمال استقطاب التأييد وبناء القدرات المجتمعية.



ملحق

البلد وعنوان المنحة ورقمها:	موريتانيا: مشروع تحسين الزراعة في الأراضي التي تتحسر عنها الفيضانات في المقامة
قيمة منحة الصندوق:	75 000 دولار أمريكي
مساهمة المنظمة غير الحكومية:	15 000 دولار أمريكي
اسم المنظمة غير الحكومية:	فريق تبادل البحوث والتكنولوجيا

الأهداف والأنشطة

يتمثل أحد العوامل الرئيسية في الفقر الذي يعاني منه أهل الريف في موريتانيا في انعزال سكان الريف عن صلب الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في البلد. فسكان الريف لا يملكون سوى قدر محدود من الرأسمال البشري والاجتماعي، وكثيرا ما يعيشون في مناطق مهمشة ومنعزلة جدا، ولما يحصلون على الخدمات الأساسية والبنية الأساسية، فضلا عن أن قدرتهم على تحسين معارفهم التقنية محدودة، إلى جانب ضعف فرص وصولهم إلى الأسواق والخدمات المالية.

وقد منح الصندوق حكومة موريتانيا قرضا قدره 10.9 مليون دولار أمريكي في ديسمبر/كانون الأول 1992 لتمويل مشروع تحسين الزراعة في الأراضي التي تتحسر عنها الفيضانات في المقامة. وكان هذا المشروع يرمي إلى تحقيق الهدفين التاليين: (i) بناء قدرات المنظمات القروية؛ (ii) تقديم الدعم التقني والإداري لعمليات مخطط الأراضي التي تتحسر عنها الفيضانات. وانتهى المشروع في ديسمبر/كانون الأول 2000، وطلبت الحكومة التمويل لتنفيذ المرحلة الثانية لتوسيع نطاق الأنشطة الإنمائية في المنطقة.

وستدعم المنحة الحالية المقدمة من برنامج التعاون الموسع الأنشطة التي تبدو ضرورية خلال الفترة الانتقالية بين المرحلتين الأولى والثانية من مشروع تحسين الزراعة في الأراضي التي تتحسر عنها الفيضانات في المقامة. وستشمل الأنشطة المحددة التي سيضطلع بها في إطار مشروع برنامج التعاون الموسع الذي يستغرق عاما واحدا ما يلي: (i) توطيد اتفاقات حيازة الأراضي المبرمة خلال المرحلة الأولى من المشروع الممول بقرض؛ (ii) بناء قدرات المنظمات المجتمعية (بما فيها رابطات المستخدمين) لزيادة طابعها التمثيلي والجامع لجميع المجموعات المجتمعية، لا سيما النساء والشباب، وتحملها مزيدا من المسؤوليات عن المبادرات الإنمائية المحلية؛ (iii) تقديم الدعم التنظيمي والتقني والإداري لرابطات المستخدمين حتى تتمكن من الاضطلاع بمسؤوليتها عن تشغيل وصيانة أعمال الأراضي التي تتحسر عنها الفيضانات المنشأة خلال المرحلة الأولى من المشروع.

ولفريق تبادل البحوث والتكنولوجيا وجود في موريتانيا منذ عام 1990. وهو نشط في البرامج التكنولوجية المبتكرة، مثل الإمداد بالكهرباء في الريف، وتوليد الكهرباء باستخدام الرياح، وعمليات معالجة المياه الجوفية لتصبح صالحة للشرب.



ملحق

وتتمثل سياسة الفريق في المساعدة في بناء هياكل نشطة في التنمية الوطنية. وللفريق سجل حافل في موريتانيا، وقد قدم إسهامات هامة في جهود الصندوق الرامية إلى حشد المستفيدين في البلد.



ملحق

البلد وعنوان المنحة ورقمها: الفلبين: مشروع مبادرات المجتمعات المحلية وإدارة الموارد في مينداناو الشمالية (رقم 214)

قيمة منحة الصندوق: 100 000 دولار أمريكي

مساهمة المنظمة غير الحكومية: 186 480 دولارا أمريكيا

اسم المنظمة غير الحكومية: الرابطة الفلبينية لتنمية الثقافات

الأهداف والأنشطة

على الرغم من اعتراف الحكومة بالفعل، من خلال وزارة الموارد البيئية والطبيعية، ببعض المطالبات بأراضي الأجداد في مينداناو الشمالية، فإن حدود هذه الأراضي لم تحدد وترسم بشكل سليم. وقد تسبب هذا الوضع في إحباط بالغ داخل المجتمعات المحلية التي كانت مطالباتها مطروحة على بساط البحث، بينما وجدت مجتمعات محلية أخرى أن المطالبات بأراضي الأجداد تواجه إما بالرفض أو بالإهمال لما يقرب من عقد.

والهدف العام لمشروع برنامج التعاون الموسع هو التوصل إلى الاعتراف الكامل بحقوق المجتمعات الأصلية في أراضي الأجداد. وسيقدم المشروع الدعم إلى مبادرات قامت بها تسع منظمات للسكان الأصليين في منطقة كاراجا في منطقة مينداناو الشمالية، وهي تجري مفاوضات للاعتراف القانوني بالمطالبة بأراضي الأجداد، أو تسعى إلى الدفاع عن أراضي أجدادها أو تأمينها أو إعادة شغلها. ويستغرق المشروع ثلاث سنوات، ويغطي زهاء 100 000 هكتار من أراضي الأجداد. ويضم المشروع العناصر التالية: (i) رسم الحدود المجتمعية على أساس تشاركي؛ (ii) تخطيط إدارة أراضي الأجداد؛ (iii) بناء القدرات.

وستتولى الرابطة الفلبينية لتنمية الثقافات المسؤولية عن تنفيذ المشروع، الذي يكمل المشاريع الثلاثة التي يضطلع بها الصندوق في الفلبين، وهي مشروع إدارة الموارد الزراعية في مرتفعات كورديليرا، ومشروع مبادرات المجتمعات المحلية في مينداناو الغربية، والمشروع الموافق عليه مؤخرا لمبادرات مينداناو الشمالية. ويتوقع في الحقيقة أن تستخدم وكالات ومنظمات غير حكومية أخرى المنهجية المعتمدة في مشروع برنامج التعاون الموسع لتطبيقها في مشروع مبادرات المجتمعات المحلية وإدارة الموارد في مينداناو الشمالية. وتحقيقا لهذه الغاية، تم تضمين المشروع أحكاما تنص على تدريب المؤسسات الشريكة الأخرى على استخدام هذه المنهجية.

وتعمل الرابطة الفلبينية لتنمية الثقافات، التي أنشئت عقب مؤتمر نظمه المجلس الوطني للكنائس في الفلبين في منتصف الستينات، مع المجتمعات الأصلية على وجه الحصر وتركز أساسا على تأمين حيازة أراضي ومياه الأجداد. وتتمثل أهدافها فيما يلي: (i) توفير مساعدات تقنية ملائمة ومبتكرة للمجتمعات المحلية الأصلية؛ (ii) التشجيع على التنمية المجتمعية الشاملة التي تراعي الجوانب الثقافية والسليمة بيئيا؛ (iii) دعم سياسات وبرامج المؤسسات العامة والخاصة التي تحقق الفائدة للمجتمعات المحلية الأصلية وتحترمها. وأكثر من 40% من موظفي الرابطة الفلبينية لتنمية



ملحق

التقافات هم أفراد من أعضاء مجتمعات أصلية، وينتمي كثير منهم إلى الجيل الثاني أو الثالث من شركاء ومؤيدي المجتمعات الأصلية الذين مارسوا ضغوطاً من أجل المطالبات بأراضي الأجداد، ولافت مطالباتهم القبول.



ملحق

البلد وعنوان المنحة ورقمها: منغوليا: برنامج تعزيز الأمن الغذائي (رقم 215)

قيمة منحة الصندوق: 75 000 دولار أمريكي

مساهمة المنظمة غير الحكومية: 35 000 دولار أمريكي

اسم المنظمة غير الحكومية: الرؤية العالمية - منغوليا

الأهداف والأنشطة:

أحرز تقدم كبير على مدى السنوات العشر الأخيرة في انتقال منغوليا إلى اقتصاد السوق. فشهد البلد نموا اقتصاديا طوال ست سنوات متتالية، وتراجع التضخم. بيد أنه لا يزال يلزم التغلب على كثير من التحديات الخطيرة لرفع مستويات المعيشة للسكان، وزيادة التنمية الاجتماعية بشكل عام. ونتيجة لاعتماد الاقتصاد المنغولي على عدد محدود من سلع التصدير، فإنه يظل شديد التأثر بالصدمات الخارجية. وقد أدى عدم وجود إدارة ومراقبة صارمتين للقطاع العام إلى ضعف الانتعاش بالخدمات الأساسية وسوء جودتها، مثل الخدمات التعليمية والصحية. وإضافة إلى ذلك، فإن آليات تحديد المستفيدين في نظم الرعاية الاجتماعية ضعيفة وغير فعالة.

وبسبب جفاف المناخ في منغوليا، فإنها معرضة بشكل خاص للقط الذي يستشري في قطاعات كبيرة في آسيا منذ عدد من السنوات. وهذا القحط سيؤثر على الإنتاج الزراعي والحيواني على السواء. وقد تسبب إغلاق المزارع الحكومية الكبيرة المدعومة بشكل كبير إلى انخفاض الإنتاج الغذائي المحلي. وصاحب ذلك انخفاض القدرة الشرائية، حيث إن التضخم وانخفاض قيمة التوغريك يؤديان إلى غلاء السلع.

وسيشمل برنامج التعاون الموسع المقترح مقاطعة هنثيي (الواقعة على بعد 500 كم شمال شرقي العاصمة أولان باتور) ومنطقة نالاخ (الواقعة على بعد 40 كم شرقي أولان باتور). وسيبلغ عدد المستفيدين نحو 500 أسرة فقيرة متأثرة في جملة أمور بموسمي الشتاء المشؤومين الماضيين، أو بها أطفال يعانون من سوء التغذية، أو ترعى أيتاما. ويهدف البرنامج إلى تعزيز الأمن الغذائي وزيادة دخل هذه الأسر من خلال التدريب وتنمية المهارات في الممارسات الزراعية وغير الزراعية. وسيقدم البرنامج أيضا التدريب في جوانب مختلفة من زراعة الخضر، والحصاد والتخزين، ومعالجة المواد الخام المحلية، مثل الألياف والجلود والأخشاب. وسيشارك نحو 180 طفلا في برنامج للتغذية والإصلاح لتحسين حالتهم التغذوية، كما سيقدم التدريب في مجال التغذية لإحداث أثر إيجابي طويل المدى في استخدام الأغذية. وسيجري تشجيع المجموعات على إنشاء صناديق تضامن تسمح لكل عضو بإيداع مدخرات والحصول على قروض صغيرة لإغراض إنتاجية. وأخيرا، سيعزز البرنامج قدرة المنتجين ومجموعاتهم على تسويق منتجاتهم. ولهذا الغرض، سيجري البرنامج دراسات سوقية في موقعين تتباين فيهما الأوضاع الاقتصادية. وستنتم الخبرة التي ستكتسب من خلال هذا البرنامج بالأهمية بالنسبة إلى برنامج تخفيف وطأة الفقر في الريف الذي سيضطلع به الصندوق قريبا.

وتعمل مؤسسة الرؤية العالمية في منغوليا منذ عام 1993 في مجالات الرعاية الصحية الأولية، والتغذية، وإنتاج المحاصيل، وإدارة الثروة الحيوانية، ورعاية الطفولة المبكرة، ورعاية الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة،



ملحق

والحراةة، والتصدي للكوارث. وتعمل المؤسسة في ثلاث مناطق: مقاطعة بلغان، ودوندغوبي، وألان باتور. وفي عام 1998، قررت الرؤية العالمية - منغوليا توحيد المشاريع الإنمائية المختلفة في وحدات جغرافية تسمى برامج إنمائية للمنطقة، تضم عادة عددا مستهدفا من السكان يبلغ 25 000 أو أكثر. وتنفذ الرؤية العالمية - منغوليا حاليا مشروع إصلاح آثار الكوارث والأمن الغذائي في دوندغوبي وخارخورين، وتقدم المساعدة في إطاره إلى 1 600 أسرة. ويشمل المشروع تنمية المهارات والتدريب في مجال الأعمال، وبرنامجا تغذويا مكثفا، ومساعدة غذائية، ودعم تعليمي، وتوفير الوقود. فضلا عن أنها تنفذ برنامجا تغذويا في أربع مقاطعات، يركز على نقص المغذيات الدقيقة. وسيقدم موظفوها في إطار برنامج التعاون الموسع المساعدة في مجالات الصحة والتغذية وإنتاج المحاصيل والمراقبة والتقييم.



ملحق

البلد وعنوان المنحة ورقمها: كولومبيا: مشروع تنمية المشروعات النسائية الصغيرة في منطقة بويكا
(رقم 216)

قيمة منحة الصندوق: 45 000 دولار أمريكي

اسم المنظمة غير الحكومية: رابطة النساء الريفيات في بويكا

الأهداف والأنشطة:

سيُدمع المشروع الشركات الصغيرة التي تديرها نساء يعشن في أسر ريفية فقيرة في مناطق من مقاطعة بويكا. والهدف من ذلك هو زيادة مبيعات المنتجات التي تصنعها الشركات النسائية، والتشجيع على الاضطلاع بأنشطة جديدة مدرة للدخل.

وقد استشرى الفقر في منطقة المشروع، وتدهورت الحالة مؤخرا من جراء الصراعات المسلحة. فالعنف والاختطاف والتحرش من الأمور الشائعة. ويهاجر كثير من الرجال إلى المناطق الحضرية مخلفين وراءهم النساء لإدارة الأسرة والأنشطة الإنتاجية.

وسيوفر المشروع معرفة قيمة بشأن أساليب العمل مع الأسر التي تعيلها نساء في ظروف صعبة، وستكون هذه المعرفة مفيدة جدا لأنشطة الصندوق في كولومبيا وفي أماكن أخرى في المنطقة. وتقديم الدعم لمنظمة رابطة النساء الريفيات في بويكا سيمكنها من تقديم خدمات غير مالية ثمة حاجة ماسة إليها وتتعلق بالأعمال الصغيرة والصغيرة، بما في ذلك التدريب والتخطيط في مجال الأعمال وتيسير الوصول إلى الأسواق.

وسيق أن تعاونت هذه المنظمة مع الصندوق في برنامجه لتنمية الشركات الصغيرة الريفية، وتلقى عدد من موظفيها التدريب في إطار ذلك البرنامج.



ملحق

البلد وعنوان المنحة ورقمها: جمهورية مولدوفا: مشروع الصندوق لتطوير الخدمات المالية الريفية والمشروعات الفردية الصغيرة (رقم 217)

قيمة منحة الصندوق: 90 000 دولار أمريكي

اسم المنظمة غير الحكومية: مؤسسة الاستشارة والائتمان في الزراعة

الأهداف والأنشطة:

جمهورية مولدوفا بلد صغير كثيف السكان يعتمد على الزراعة بشكل كبير. ويسهم قطاع الزراعة بنحو 42 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويوظف نحو نصف مجموع القوة العاملة. وينتج البلد مجموعة متنوعة من منتجات زراعية مرتفعة القيمة تشمل النبيذ والفاكهة ومنتجات زراعة البساتين. وقد اتخذت الحكومة إجراءات حاسمة: (i) تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ (ii) تهيئة بيئة داعمة لقطاع الزراعة الخاص الناشئ؛ (iii) النهوض بإصلاح القوانين الخاصة بالأرض وإعادة هيكلة الزراعة. ويزيد عدد المزارعين الذين يعملون لحسابهم الخاص زيادة سريعة.

والهدف الرئيسي لمشروع برنامج التعاون الموسع هو تحسين تنفيذ مشروع تطوير الخدمات المالية الريفية والمشروعات الفردية الصغيرة الذي يموله الصندوق عن طريق تيسير حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على موارد ائتمانية من هذا المشروع.

وتتمثل الأنشطة الأساسية للمشروع فيما يلي: (i) حملات ترويجية للبرنامج؛ (ii) تدريب المستفيدين القائمين والمحتملين من المشروع في مجالات فرص الأعمال الصغيرة والإدارة المالية والتسويق؛ (iii) المساعدة في تحديد وتقييم الشركات المحتمل اقتراحها للحصول على تمويل في إطار المشروع؛ (iv) مساعدة المستفيدين المحتملين من المشروع في إعداد طلبات الائتمان وتقديمها إلى المؤسسات المشاركة؛ (v) تقديم مساعدة مباشرة في إنشاء رابطات للائتمان في المنطقة التجريبية لمشروع برنامج التعاون الموسع. وسيجري إنشاء عشر رابطات للائتمان والائتمان. وستقدم الرابطات لأعضائها ولجميع المقيمين في المنطقة المشمولة بالخدمة قروضا صغيرة قصيرة المدى للأغراض الأسرية، في حدود التسهيلات الائتمانية المتاحة للمشروع.

ومؤسسة الاستشارة والائتمان في الزراعة هي منظمة غير حكومية أنشأها في عام 2000 أفراد كانوا فيما سبق عاملين في مشروع تنمية أسواق الأراضي والعقارات في مولدوفا، التابع لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وتعمل مؤسسة الاستشارة والائتمان في شتى أنحاء مولدوفا لتحقيق الأهداف التالية: (i) تعزيز تنمية المؤسسات المالية بمساعدتها على التكيف مع تقنيات ومعايير الائتمان الدولي؛ (ii) تعزيز إنشاء وتطوير شركات ريفية لتنفيذ المشاريع؛ (iii) التشجيع على الإصلاح والتطوير في المجال الزراعي. وتنفذ المؤسسة حاليا بنجاح ثلاثة مشاريع هامة للتنمية المجتمعية.



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

ملحق